البديع

بين ابن المعتز وقدامة

((بحثٌ في البلاغة والنقد))

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان: البديع بين ابن المعتز وقُدامة

(بحث في البلاغة والنقد)

كتبه: مازن المبارك

عدد الصفحات: ٧٧ صفحة

قياس الصفحة: ١٤,٥ × ٢١ سم

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار لا تعني بالضرورة تَبَنّي الأفكار الواردة فيها ؛ وهي تُعبِّر عن آراء أصحابها واجتهاداتهم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحفُوظَة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من :

دَارُ البَشَائِر
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ شارع 29 أيار ـ جادة كرجية حداد

هاتف : 2316668 ـ 2316669

سورية ـ فاكس 2316196

الموقع : www.daralbashaer.net

البريد الإلكتروني : info@daralbashaer.net

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

البديع

بين ابن المعتز وقدامة

((بحث في البلاغة والنقد))

كتبه

مازن المبارك

دار البشائر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلامٌ عَلَى كلامِ أَهْلِ العِلْم

أ.د. عيسى علي العاكوب
أستاذُ البلاغةِ والنّقدِ في جامعةِ حَلَب
عُضْوُ مَجْمَعِ اللّغةِ العربيّةِ في دمشق

بسمِ الله، والحَمْدُ لِلّه، والصّلاةُ والسّلامُ عَلَى رُسُلِ الله.

أمّا بعدُ، فلَسْتُ أدري كيفَ وجدتُّ نفسي في مقامٍ أتحدّثُ فيه عن أَثَرٍ عِلْميٍّ لِأستاذٍ كبيرٍ مِن أساتذتي، أحْمِلُ له في نفسي تَجِلّةً لا يُدرِكُ مَبلغَها إلّا مَن هُيِّئ لهم أن يكونوا في غايةِ الوفاءِ والتّقدير لِآبائهم. وإذا كانَتْ معرفتي أستاذيَ الجليلَ تَمتدُّ إلى نحوِ خمسٍ وثلاثين سنةً، فإنّ هذا العَدَدَ الذي لا يُستهانُ به مِن أمّهاتِ الأيّامِ لم يَزِدْني إلّا استشعارًا لِسَناءِ المنزلةِ التي يحتلُّها أستاذي في مِساحة قلبي. وإذا كان تقديرُ منازلِ مَن نُحبُّهم ونُعجَبُ بِآثارهم يزدادُ معَ تقدُّمِ العَهْدِ بِمعرفتهم وإدراكِ مميِّزاتِ شَخْصيّاتِهم، فإنّ منزلةَ أستاذي عندي آلَتْ إلى أن تكونَ أضعافًا مُضاعفةً لِما كانَتْ عليه في أوّلِ الأمْر.

وقد كان إحسانُ أستاذي إلَيّ متقدِّمًا في العهد، كثيرًا في العَدَد. وحَسْبي أن أردِّدَ في شأنه في هذه المندوحة مقالةَ القائل:

لَـــهُ أيـــادٍ عَلَـــيَّ ســـابِغةٌ أَعُـــدُّ مِنهـــا ولا أُعـــدِّدُها

وأمّا البحثُ الذي بينَ أيدينا، الذي أَعدَّهُ أستاذي قبلَ ما ينوفُ عَلَى ستّةِ عُقود، فعَمَلٌ بحثيٌّ عَلَى قدرٍ كبيرٍ مِن الأهمّية، فِكْرةً، ومادّةً عِلْميّةً، ومُعالَجةً عُنوانُها: حُسْنُ العَرْضِ، ودِقّةُ الاستنباطِ، ونَفاذُ البَصَرِ في تأمّل المادّةِ العلميّة واستخلاصِ النّتائج. ولِذلك أسبابٌ كثيرةٌ، لَعلّ أوّلَها وأهمَّها أنّ أستاذَنا أعدَّ البحثَ لِيكونَ مادّةً لِتَقويمٍ عِلْميٍّ دقيقِ المقاييس؛ فقد أَعدَّهُ، معَ ثانٍ، لكي يقوِّمَهما أستاذانِ لامِعانِ هما الدّكتور شوقي ضيف والدّكتورة سهير القلماوي. وحَدَثَ فعلًا أن قوّمَهما الأستاذانِ الجليلانِ، ونالا رِضاهما. وتأسيسًا عَلَى ذلك أُذِنَ لِأستاذنا بِالانتظامِ في برنامج الماجستير، في كلّيّة الآداب، مِن جامعة القاهرة، في العام الجامعي ١٩٥٤-١٩٥٥م.

ولِأنّ عَمَلَ أستاذي في هذا البحثِ جاء كلُّه عَلَى حالٍ مِن الإحكامِ والرَّصانةِ وقُوّةِ السَّبْكِ لا تأذَنُ لي باقتطافِ شَذَراتٍ أدلِّلُ بِها عَلَى أسبابِ إعجابي وتقديري، كان لِسانُ حالي يقول: لَسْتَ واجِدًا في هذا البحثِ جُزْءًا خَيْرًا مِن جزءٍ، بل كلُّ ما فيه أخّاذٌ مُفيدٌ ممتِعٌ، يعلِّمُ العقلَ أوّلًا والأدبَ ثانيًا، عَلَى غِرار ما قيلَ في آثار الجاحظ.

نَعَمْ، يلقاكَ مِن أسبابِ انطباعي الذي بُحْتُ لكَ به هذه الهندسةُ المُحكَمةُ في عَرْضِ جزئيّاتِ البحث: المدخلُ، كتابُ البديع، كتابُ نقدِ الشّعر، بينَ ابنِ المُعتزّ وقُدامة، القضيّةُ عندَ ابنِ المُعتزّ، القضيّةُ عندَ قُدامة، مُناقشةُ ابنِ المُعتزّ، مناقشةُ قُدامة، الموازنةُ بينَ ابنِ المُعتزّ وقُدامة. وهي هندسةٌ وراءها بَصَرٌ حكيمٌ يضَعُ الأشياءَ في مواضعها الدّقيقة، ويعطي لِكُلٍّ ما هو له، ويأخذُ علَيه ما قصّر فيه ولم يَفِهِ حقَّه.

لَفَتَ انتباهي في البحثِ كثيرًا رُوحُ العَدْلِ والإنصافِ الذي ينتظِمُ البحثَ كلَّه، ومبدَأُ التّعليلِ لِكُلّ حُكْم، وكلُّ ذلك يأتي بِغَيْرِ إفراطٍ ولا تفريط.

استوقفَني كثيرًا أيضًا القُدرةُ عَلَى استنطاقِ النّصوص واستخلاصِ الفِكَر، وعَلَى لَحْظِ نِقاطِ الالتقاءِ ومظاهِرِ الافتراق، وقد استُعمِلَ ذلك كلُّه بِأقدارِه ومُناسَباته، فأرانا حقائقَ الأمور بِانتظامٍ ويُسْرٍ ووضوحٍ، نفتقدُها كثيرًا عندَ أكثَرِ مُعاصرينا مِن الكاتبينَ.

في عَمَلِ أستاذِنا أيضًا ظاهرةٌ عَلَى قَدْرٍ مِن الأهمّية في التّأليف، وهي مُتابَعةُ الخاصّيّاتِ الدّقيقة النّاعِمة، والبِناءُ علَيها في كلّيّاتٍ جامعةٍ تُسهِّلُ فَهْمَ الفِكَرِ واستظهارَها والبناءَ عليها.

وهَزَّني أكثرَ مِن ذلك كلّه، وأنا المُذْهَبُ بِالبيانِ العربيّ، السَّبْكُ العربيُّ الرّشيقُ لِلْعبارة، والانتظامُ المتناغمُ لِلْكلماتِ داخِلَ التّراكيب. وفي هذه المِنْطقةِ مِن كلامِ أستاذنا، أدركتُ أكثرَ مِمّا كنتُ أدركْتُ قبْلُ معنَى قولِ القائل: «الأسلوبُ هو الإنسانُ»، أو قُلْ: «الأسلوبُ هو صاحِبُه». ووقَفْتُ هنا تمامًا عندَ أستاذي: مُحاضِرًا مُخاطِبًا، وكاتبًا مؤلِّفًا. فالإحسانُ في الخَطابة، والإحسانُ في الكِتابة، عندَ الفَردِ الواحِدِ، مظهَرانِ رائعانِ لِقُوّةٍ في اللّسانِ والفُؤاد. والاستقامةُ في الجَنان كثيرًا ما تكون سببًا لِاسْتِدادِ اللّسان.

وأسألُ القارئَ الكريمَ ألّا يضعَني في موضعِ مَن يُقدِّم لِكِتابٍ، فيُدِلُّ بِتعالُمٍ وفَضْلٍ، بل في موضع ابنٍ لِأبٍ حانٍ، شاء له أبوه أن يُطِلَّ عَلَى بُستانٍ كان غَرَسَ فَسائلَه في سالِفِ عَهْدٍ، وتعهّدَ غِراسَه، وأعملَ فيه قُدُراتِه الشّابّةَ الطّامِحةَ، وأن يُخبِرَه بعدَ ذلك بِبَعْضِ شأنِ جُهْدِ الفَتاءِ وكَدْحِ الشّباب.

وأقولُ في الخِتامِ: الكرَمُ دَأْبٌ دَأَبَ علَيه أستاذي، لِي ولِغَيْري، وإن أنسَ مظاهِرَ كثيرةً لِإحسانه إلَيَّ، فلَنْ أنسَى إكرامَه إيّايَ حِينَ قدّمَني عضوًا جديدًا في مجمع اللّغة العربيّة في دمشقَ سنةَ ٢٠٠٨م، وذكَرَ لِي مِن الخِلالِ ما أنوءُ بِحَمْلِه. وأستأذِنُ أستاذيَ هنا القولَ: إنّ القليلَ الصّورةِ المُقدَّمَ في هذا البحثِ كثيرُ المضمونِ، غزيرُ الفائدةِ، حَقيقٌ بِأن يَقرأه أبناؤنا، مِن دارسي الأدب العربيّ ونَقْدِه. وقد أحسَنْتَ إلَيَّ، أستاذي، بِمَحبّتكَ إيّايَ، وحُسْنِ ظَنِّك بي، إذ آثرتَني لكي أتكلّمَ عَلَى عَمَلٍ علميٍّ مُتْقَنٍ، شَهِدَ له اثنانِ مِن أساطينِ البلاغة والنّقد: الدّكتور شوقي ضيف، والدّكتورة سهير القلماوي. وقد هَيّأتَ لي بِهذا الصّنيعِ، أستاذي، أن أتحدّثَ عن آبائي في مَحبّةِ العربيّة وخِدْمتها وتعليمها. فسَقْيًا ورَعْيًا لِعَهْدِكَ سيِّدي، وحَباكَ ربّي طولَ العُمُرِ وصِحّةَ الجَسَد، وزادَ حَظَّكَ مِن البصيرةِ والبَصَر. وكم سأكونُ سَعيدًا، إذا ما حَظِيَ هذا القليلُ الشّأنِ الذي قُلتُه في أثَرٍ مِن آثارك، بِقَبولِكَ إيّاه!.

حَضَرْتُم، وغِبْنا، فاذكرُونا فإنّنـا ذكَرْناكُم لَمّا حضَـرْنا، وغِبـتُمُ

واللهُ، سُبْحانَه، المُستعانُ عَلَى حُسْنِ القولِ والعَمَلِ والاعتقاد.

وكتبَه في حلب المحروسة بِالعِناية، في يومِ الأحد، التّاسعِ والعشرينَ مِن رَجَب الفَرْد ١٤٣٩هـ، الخامسَ عَشَرَ مِن نيسان ٢٠١٨م.

المُحِبُّ

عيسى علي العاكوب

هذا الكتابُ!

سُبْحانَ مَن جَعَلَ لِلْكُتُبِ حُظوظًا كَحُظوظِ البَشَر، ما بَينَ ولادةٍ ونموٍّ وانتشارِ اسمٍ وشُهْرَةٍ، وطُولِ حَياةٍ، وبَينَ وِلادةٍ ووَأْدٍ وانطفاءِ ذِكْر، ونِسْيان. ولقد صدقَ ذلك كلُّه عَلَى كتابَيْنِ صغيرَيْنِ، كتبتُهما سنةَ خمسٍ وخمسينَ مِن القرن الماضي (١٩٥٥م).

كتبتُهما في ستّةِ أشْهُر، وقدّمتُهما جاهزَيْنِ في أسبوعٍ واحِد، ووَلدَتْهما المطبعةُ؛ أحَدُهما بعدَ أَشْهُرٍ مِن إنجازِه، والآخَرُ بعدَ سِتّينَ سنةً مِن وِلادته!! وإلى القارئ تفصيل ذلك:

حِينَ كان د. أمجد الطَّرابُلُسيّ، رَحِمَه الله، يدرّسُنا النّقدَ الأدبيّ في قسم اللّغة العربيّة بكلّيّة الآداب مِن جامعة دمشق، قرأ علَينا نصوصًا مِن كتاب «نَقْد الشّعر» لِقُدامةَ بنِ جعفَر، وذكرَ عددًا مِن الموضوعات تمنّى عَلَى الطّلّاب أن يكتبوا فيما يشاؤون مِنها، وبعدَ شهرَيْنِ قدّمْتُ له بحثًا لم يستغرقْ أكثرَ مِن عَشْرِ ورَقات، وازَنْتُ فيه بينَ أسلوبِ قُدامةَ بنِ جعفر وأفكارِه في النّقدِ والبلاغة وبينَ أساليبِ العُلَماء العرب وأفكارِهم البلاغيّة، مُتّخِذًا مِن ابنِ المُعتزّ مُمثّلًا لهم، وأعاد لي الدّكتور الطّرابُلُسيُّ الموضوعَ وقد سجّلَ عليه بعضَ مُلاحَظاته، وكان مِن أبرزها ملاحظةٌ تشجيعيّةٌ يَحثّني فيها عَلَى مُتابَعةِ البحثِ والدّراسة، وتفصيلِ ما كتبتُه والتّوسّعِ فيه. وشُغلتُ عن الموضوع بعدَ ذلك بِدراستي

الجامعيّة، فأهمَلْتُ العملَ فيه، ولَمّا ذَهبْتُ إلى القاهرة لِمتابعةِ الدّراساتِ العُلْيا، طلَبَ إليَّ قسمُ اللّغةِ العربيّة بجامعةِ القاهرة أن أكتبَ بحثَيْنِ «تَحْتَ الاختبار» لِقَبولِ تَسْجيلي في قسم الماجستير، فأعددتُ بحثَيْنِ، كان الأوّل مِنهما «مجتمع الهَمَذانيّ مِن خِلالِ مقاماته»، وقام بِقراءتِه والحُكْمِ عليه، أستاذي د. شوقي ضيف، وكان البحث الثّاني «علم البديع بينَ ابنِ المُعتزّ وقُدامةَ بنِ جعفر»، الذي كانَتْ نَواتُه تلك الأوراقَ التي قدّمتُها لِلدّكتور الطّرابُلُسيّ. فأتمَمْتُ الدّراسةَ وقدّمْتُ البحثَ إلى الدّكتورة سهير القلماوي التي قرأتْه وقدّمَتْ تقريرَها عنه.

ولم يكنْ حَظُّ ابنِ المُعتزّ وقُدامةَ كحظِّ الهَمَذانيّ، إذ كان له مِن الحظّ الولادةُ والظّهور، فقد نُشِرَ بعدَ سنةٍ مِن كتابتِه في مجلّة المجمَعِ العِلْميِّ العربيّ بدمشقَ عَلَى أربعةِ أجزاء، ثمّ نُشِرَ في كتابٍ وأُعيدَتْ طباعتُه غيرَ مرّة! عَلَى حِين أنّ كتابَ ابنِ المُعتزّ وقُدامةَ، كان بحثًا ضاع وأُنسيتُه وشُغِلْتُ عنه بإعدادِ رسالتي لِلْماجستير، ثمّ بِرسالتي لِلدّكتوراه، ثمّ بتدريسي في الجامعة، ثمّ بِسفَري مُعارًا إلى جامعاتٍ خارجَ القُطْر.. حتّى إذا استقرَّ بي المقامُ، وأصبحَ دَرْسي في البيتِ أكثرَ مِن تدريسي خارجَه، وقعْتُ في أحَدِ الأيّامِ مُصادفةً - وبعدَ ما يزيدُ عَلَى خمسينَ سنةً! - عَلَى أوراقٍ بَعُدَ العهْدُ بِها، واصفرَّ لَونُها، وهي الأوراقُ التي أعادَتْها لي الدّكتورة القلماوي - رَحِمَها الله - وعلَيها الموافقةُ عَلَى قَبولها. فأعدتُ قراءتَها وتذكّرْتُ أيّامَها وعِشْتُ ساعاتِ إعدادِها!! ورأيتُ أن أنشُرَها عَلَى ما هي علَيه مِن دونِ زيادةٍ ولا نَقْص، لِأنّها تُمثِّلُ مرحلةً مِن مَراحلِ دراستي وتكويني العلميّ، إنّها الصّورةُ التي كنتُ علَيها سنةَ

١٩٥٥م، دُونَ تَمْثيل، ودُونَ زَخْرفةٍ ولا أصباغ ولا تزيين... ولِأنّ الموضوعَ نفسَه يُمثِّلُ في رأيي مرحلةً مِن مَراحلِ الاتّصالِ الثّقافيّ والاختلافِ المنهجيّ بين عقليّتَيْنِ، يمثِّلُ كلٌّ مِن ابنِ المُعتزّ وابنِ جعفر واحدةً مِنهما.

رَحِمَ الله ابنَ المُعتزّ وابنَ جعفَر، ورَحِمَ د. شوقي ضيف، ود. سهير القلماوي، صاحبَي الفضْلِ في قَبولِ البحثَيْنِ، ورَحِمَ أستاذي د. أمجد الطّرابُلُسيّ صاحبَ النّواةِ الأولى في موضوع هذا الكتاب.

فِهْرِسُ المُحتَويات

العنوانُ — رَقْمُ الصّفحة

كلامٌ عَلَى كلامِ أَهْلِ العِلْم ٣
هذا الكتابُ! ٧
فِهْرِسُ المُحتَويات ١١
- مدخَلُ البحث: بينَ المُحافِظينَ والمُجدِّدين ١٣
كتابُ «البَديع» ٢١
١- الاستعارةُ ٢٢
٢- التّجنيسُ ٢٢
٣- المُطابَقةُ ٢٢
٤- رَدُّ أعجازِ الكلامِ عَلَى ما تقدَّمَها ٢٣
٥- المذْهَبُ الكلاميُّ ٢٣
كتابُ «نَقْد الشِّعْر» ٢٧
المُبالَغةُ ٣٣
التّكافُؤ ٣٣
الالتفاتُ ٣٣

العنوانُ	رَقْمُ الصّفحة

١- نَعْتُ ائتلافِ اللّفظِ معَ المعنَى ٣٤
٢- نَعْتُ ائتلافِ اللّفظِ والوَزْن ٣٥
٣- نَعْتُ ائتلافِ المعنَى والوَزْن ٣٥
٤- نَعْتُ ائتلافِ القافية ٣٥
بينَ ابنِ المُعتزِّ وقُدامةَ ٣٧
القضيّةُ عندَ ابنِ المُعتزّ ٣٧
القضيّةُ عندَ قُدامة ٤٢
مُناقَشةُ ابنِ المُعتزّ ٤٦
مُناقَشةُ قُدامة ٥٠
المُوازَنةُ بينَ ابنِ المُعتزِّ وقُدامة ٥٩
أوّلًا- التّجنيس ٦١
ثانيًا- المُطابَقة ٦٢
١- الخَلْطُ بينَ المَقابَلة والطِّباق ٦٦
٢- الخَلْطُ بينَ الطِّباقِ والجِناس ٦٧
ثالثًا- الالتفات ٦٨
رابعًا- الإفراطُ في الصّفة ٧٠
خامسًا- التّشبيهُ ٧١
سادسًا- الكِناية ٧٢
المَراجع والمَصادر ٧٧

- مدخَلُ البحث: بينَ المُحافِظينَ والمُجدِّدين

كلّ أمرٍ في الحياةِ إلى تطوُّرٍ، مهما يختلف سَيرُ هذا التّطوُّر بينَ البُطءِ والسّرعة. وهذه سُنّةُ الحياة منذُ وُجِدَتْ وإلى أن تزول.

واختلافُ طَبيعةِ النّاس يجعَلُهم دومًا مُنقسِمينَ قسمَيْنِ: فمِنهم مَن تدعوه طبيعتُه إلى التّمسُّكِ بِالقديم الذي وصلَ إليه، يَعضُّ علَيه بِالنّواجِذ، ويتشبَّثُ به مُنكِرًا عَلَى الأيّامِ أن تمضيَ به معَها، ويعزُّ علَيه أن يمضيَ هو معَ الأيّام. ولِذلك فهؤلاء لا يفتؤون يجرُّون أذيالَ الماضي عَبْرَ الزّمَن، مُحاولينَ الوقوفَ به في وَجْهِ التّيّارِ الزّاحِفِ مِن حَولهم، تيّارِ القادم الجديد.

ومِن النّاسِ مَن تدعُوه طبيعتُه إلى تلقُّفِ كلّ ما تأتي به الأيّامُ مِن جديد، فهو يُهْرَعُ إليه يحاولُ أن يجرَّه إليه، وأحيانًا يُحاولُ أن يسبِقَ الزّمنَ إليه، فيأتي به ويُرسي قواعدَه ويُمكِّن له....

ومِن هنا كان لِلْقديمِ أنصارُه المحافظونَ، وكان لِلْحديثِ أنصارُه المجدِّدون، ومِن هنا كان الصّراعُ بينَ هؤلاءِ وأولئك. هذه حالُ كلِّ كائن، وتلك هي سُنّةُ التّطوّر.

وليسَ الأدبُ العربيُّ بِدْعًا بينَ الكائنات، فقد جَرَى علَيه ما جَرَى عَلَى غيرِه، وقام في نِطاقِه صراعٌ شديدٌ حِينَ طلَعَ القرنُ الثّاني فيه بشيءٍ جديدٍ غيرَ مألوف، فثارَتْ ثائرةُ المُحافِظينَ المُحبِّينَ لِلْقديم، المتمسِّكينَ بِتُراثه، وبِما له

مِن أُطُر وأساليب. وتحمَّس المُجدِّدونَ لِلْحديثِ، تَبهرُهم جِدّتُه وتخلُبهم طَرافتُه.

وإذا كان مِن العَسيرِ عَلَى بحثٍ مُوجَز، كبحثي هذا، أن يستوعبَ هذا الصّراعَ بِما سَبقَه مِن عواملَ وما رافقَه مِن دوافعَ وخصومات، وما ترتَّبَ علَيه مِن نتائجَ وآثار، فإنّ ذلك لا يَحولُ دونَ الذِّكْرِ المُوجَزِ واللَّمحةِ العابرة حولَ القضيّةِ الأساسيّة في هذا الصّراع، وما كان لها مِن الأثَرِ في البحثِ البديعيّ عَلَى الخصوص.

وليسَ يَعنينا أن نبحثَ أمْرَ هذا الصّراعِ بِالتّفصيل، لِنرى هل كان هناك تجديدٌ فعليٌّ في أسلوبِ الشّعر أو عَمُودِه، كما يقولون، أم أنّ التّجديدَ اقتصرَ عَلَى بعضِ الأغراض والمعاني؟ ونرى هل كانَتِ الخصومةُ حولَ شِعْر أبي نُواس باردةً، ثمّ جاء أبو تَمّام فأعطَى النّاسَ مادّةً لِصراعهم، وحَرارةً لِخصومتهم؟ وهل كان أبو تمّام رأسَ مدرسةٍ بديعيّةٍ أرسَى الحجرَ الأوّلَ في بنائها بشّارُ بنُ بُرْد... ونرى غير ذلك مِمّا كان موضوعَ الخِلاف بينَ أهْلِ الرّأي في الأدب والنّقد.

أقولُ إنّ كلّ ذلك لا يَعنينا، وإنّما الذي يَعنينا هو أنّ قضيّةً مِن قضايا الأدبِ أُثيرَتْ، واشتدّ حولَها الصّراعُ، وكثُرتْ فيها الآراء، وكثُر المتحمِّسونَ مؤيِّدين لها ومناهضين، وأنّ هذه القضيّةَ هي حرَكةُ التّجديدِ التي ظهرَتْ في القرنِ الثّاني، وتوضّحَتْ مَعالمُها عند بشّارٍ وأبي نُواس ومُسْلِمٍ وأبي تمّام.

ويَعنينا أنّ نصيبًا وافرًا مِن هذا الصِّراع استأثرَتْ به قضيّةُ البديع، هذا الفنّ الذي كثُرَ استعمالُ الشّعراءِ له حتّى غدا مذْهَبًا مُميِّزًا لِبعضهم، وأنّ كبيرَ

هذه المَدْرسةِ البديعيّة، أبا تمّامٍ، حرّكَ الأدباءَ وأثار النّقّادَ حِينَ خرجَ عن مألوفِ شِعْرِ العرب، ليسَ في طلَبه لِلْمعاني البعيدة فحَسْبُ، وإنّما في أسلوبِ صِياغته وكثْرةِ اتّكائه عَلَى ضُروب البديع، وأنّه معَ زُملائه، مُسْلِمٍ وأبي نُواس وبَشّارٍ، لَفتُوا نظرَ النُّقّاد إلى أهمّيّة البديع ومالوا بِاهتمامهم نحْوَه.

ويَعنينا أيضًا أنّ هذه القضيّةَ لم تبقَ علميّةً مُجرَّدةً فيما يُظنّ، وإنّما تدخّلَتْ فيها عواملُ كثيرةٌ، بعضُها أدبيٌّ وبعضُها بعيدٌ عن الأدب، وأنّه كان لِهذه العواملِ جَميعًا آثارٌ عميقةٌ في الأدبِ العربيِّ، تاريخِه ونَقْدِه وبلاغتِه.

لقد تدخّلَ في هذا الصّراعِ جَماعةُ النُّقّاد فكانوا مُشَرِّعينَ، وتدخّل أهْلُ الحِقْدِ عَلَى العرب مِن المَوالي والشُّعوبيّينَ، فكانوا دَسّاسين. وتدخّلَ أدباءُ العرب ومُتذوِّقو الأدب، فكانوا مُدافِعين.

أمّا النّقّادُ فمِنهم مَن استحسَنَ ومِنهم مَن استقبح. وكلُّهم استحسَنُوا أشياءَ وصدُّوا عن أشياءَ أخرى، «فمنذُ القرنِ الثّاني ابتدأتْ حركةُ التّجديدِ في الإنتاج الأدبيّ، ولم يَسكُتِ النُّقّادُ وهم المُشَرِّعون لِلْأدب والأدباءِ عن ذلك، فقد استحسَنُوا ما استحسَنُوا ولو كان ابنَ ساعتِه ووَليدَ لَيلته [أي مِن عمَلِ المتأخِّرين]، وقد أعرَضُوا عمّا أعرَضُوا ولو كان أوّلُ الدُّعاة إليه هم أوائل الشّعراء»[1].

أمّا الشُّعوبيّونَ وأشياعُهم فراحوا يبذلونَ الجهدَ في إثباتِ الفَضْلِ في هذا الفنِّ الجديدِ إلى أهْلِ عصْرِهم الجديد، يفعلون ذلك لا حُبًّا بِأهْلِ عصْرِهم، ولا كَلَفًا بِحَقيقةٍ يريدونَ إثباتَها، وإنّما تحرِّكُهم مِن وَراءِ ذلك غايةٌ بعيدةٌ ومَرمًى

١- بلاغة أرسطو ص٩٩.

لئيم، إنّهم يريدونَ ألّا يكونَ الفضْلُ في هذا الجديدِ لِلْعرب، وألّا يلتفتَ النّاسُ إلى جُذورِ هذا المذهَبِ التّجدُّدي في التّراثِ العربيّ القديم. فإذا أدركوا غايتَهم هذه، وأثبتُوا أنّ الفضْلَ في المذْهَبِ الجديد لِأهلِ العصْرِ الجديد ثَبَتَ أنّ لِغَيْرِ العرب فَضْلًا في ذلك. فلقد كانَتْ صُدورُهم مملوءةً بِالغِلّ، وكانوا يُناصبونَ العربَ العِداءَ في أفعالِهم وأقوالِهم وعَلَى ألسنةِ شعرائهم، وهم إنّما يَودُّونَ التّمكينَ لِشُعرائهم في الفَضْل، ويُثبتونَ أنّهم بُناةُ هذا الصّرْحِ الأدبيّ الحديث.

وأمّا المتحمِّسونَ لِلْعربِ الذّابُّون عن تراثهم فقد أخذوا يُشِيدونَ بِفَضْلِ الأدب العربيّ وغِناه مُحاولينَ رَبْطَ الحديثِ بِالقديم، وإرجاعَ الثّمارِ الطّازجة إلى الجُذورِ العميقةِ في شجرةِ أدبنا اليانعة، بل إثباتَ أنّ ما أتى به هذا العصْرُ الجديدُ ليسَ جَديدًا، وإنّما كان موجودًا هو نفسُه في الأدب القديم.

واتَّخذَتِ الخُصومةُ بينَ أنصارِ القديم وأنصارِ الحديث مظهرَها في الآثارِ التي أُلِّفتْ، والكُتبِ التي وُضعَتْ حولَ هذا الموضوع.

إذن أراد أبو تمّام البديعَ فخرجَ إلى المُحال، فعابَه قومٌ وأيَّدَه آخرون. وحَميَت المناقشةُ حولَ مذهبِه في مجالِسِ الأدب وبينَ النُّقّاد.

ولم يَقفِ الأمْرُ عندَ حدِّ المُناقَشات، بل تعدّاه إلى التّأليف، فكتبَ القُطْرُبُلّيّ كتابًا في أخطاءِ أبي تمّام، كما تناولَه ابنُ المُعتزّ في كتاب البديع، وابنُ الجَرّاح في كتاب الورَقة. وهذا إلى ما لم نسمَعْ عنه مِن مؤلَّفات أخرى. وقد ضاع كتابُ القُطْرُبُّليّ وكتابُ ابنِ الجَرّاح.

وألَّف أبو بَكْرٍ الصُّوليُّ «أخبارَ أبي تمّام»، وفيه يتعصَّبُ لِلشّاعرِ ويُناضِلُ

عن مذهبه. وعاد المرزوقيُّ سنةَ ٤٢١هـ إلى هذه الخصومة فكتبَ «الانتصار مِن ظَلَمةِ أبي تمّام»، ولكنّ الكتابَ مفقودٌ، كما كتبَ كتابًا آخَرَ عن معاني شِعْر أبي تمّام، وهو مفقودٌ أيضًا...»[١].

ولَسْنا في حاجةٍ إلى ذِكْرِ مظاهرِ هذه الخُصومةِ عندَ أعلام النّقّاد، كصاحبِ المُوازَنة وغيرِه، فهي معروفةٌ، ولَسْنا ننسَى أنّ الجاحظَ قبْلَ هؤلاءِ جميعًا كان في «البيان والتّبيين» شديدَ التّعصُّبِ لِلْعرب، شديدَ الحَمْلةِ على مُبغضيهم، وأنّه جمَعَ الكثيرَ مِن ذخائر الأدب العربيّ مُحاوِلًا إثباتَ أنّ العربَ هم أمّةُ البيان، وأنّ «البديعَ مقصورٌ عَلَى العرب، ومِن أجْلِه فاقَتْ لغتُهم كلَّ لغةٍ، وأربَتْ عَلَى كلّ لسان»[٢].

كتابُ «البديع» إذن مِن الكُتبِ التي تَمُتُّ إلى تلك الخصومةِ بِسَبب، وكان ظهورُه طبيعيًّا، لِأنّ ابنَ المُعتزّ العربيَّ الأصيلَ والأديبَ الذّوّاقةَ يَعزّ علَيه أن يُلحِقَ الفضْلَ بِغَيرِ أهْلِه، وأن يَنعَمَ النّاسُ بوِرْدٍ يجهلونَ نَبْعَه، وأن يرى النّاسُ الجميلَ في الأدب الحديث، وتَعمَى أبصارُهم عنه في الأدب القديم.

إنّ ابنَ المُعتزّ يَعزّ علَيه أن يتوهَّم النّاسُ الفضلَ في الفَنّ الجديد لِزُمْرةٍ مِن المتأخِّرين، وهذا الفَنُّ موجودٌ في القرآنِ الكريم والحديثِ الشّريفِ والأدب القديم، قبْلَ المتأخِّرينَ وقبْلَ عصْرِهم بِأمدٍ بعيد.

وكان ظهورُ كتابِ «البديع» ضَروريًّا تستدعيه الحاجةُ، لِأنّ الخُصومةَ

١- النّقد المنهجي عن العرب ص٦٩.

٢- البيان والتّبيين ٢: ٢١٢.

قامَتْ ولَمّا تقمْ لها قواعدُ نظريّةٌ تستندُ إليها، ولا بدَّ في كلّ خُصومةٍ فكريّةٍ مِن تحديدٍ لِلْقواعد والنّظريّات.

ولكنْ هَلْ كانَتْ هذه الضّرورةُ هي سببَ وَضْعِ «البديع» عندَ ابن المُعتزّ؟

ابنُ المُعتزّ نفسُه أولَى النّاسِ بالإجابةِ عَلَى هذا السّؤال، والحديثِ عن دَواعي وَضْعِ «البديع»، فقال في مقدّمة كتابِه: «قد قدَّمْنا في أبوابِ كتابنا هذا بعضَ ما وجَدْنا في القرآنِ واللّغةِ وأحاديثِ رَسولِ الله ﷺ وكلامِ الصّحابة والأعرابِ وغيرِهم، وأشعارِ المتقدّمين مِن الكلامِ الذي سَمّاه المُحْدَثونَ البديعَ، لِيُعلَمَ أنّ بَشّارًا ومُسْلِمًا وأبا نُواس ومَن تقيَّلَهم وسَلَكَ سبيلَهم لم يسبِقوا إلى هذا الفنّ، ولكنّه كثُرَ في أشعارِهم، فعُرِفَ في زَمانهم حتّى سُمِّيَ بهذا الاسْمِ، فأعرَب عنه ودلَّ عليه»[1].

ووضَّحَ غرضَه أكثرَ مِن ذلك حِينَ قال: «وإنَّما غرَضُنا في هذا الكتاب تعريفُ النّاسِ أنّ المُحْدَثينَ لم يسبِقُوا المتقدِّمينَ إلى شيءٍ مِن أبواب البديع»[2].

فابنُ المُعتزّ يضَعُ كتابَه لِلدّلالة عَلَى المصادر الأولى لِهذا الفنّ، الذي شاع في عصْرِه. وبذلك يُرجِعُ الفضْلَ فيه إلى تُراثِ العرب الأدبيّ القديم، يُجرِّد مِنه أهلَ عصْرِه، ومِن وَراءِ ذلك هدَفٌ قوميٌّ نَبيلٌ هو قَطْعُ الطّريقِ عَلَى الشّعوبيّة المتستِّرة الماكرة.

هذا سَبَبٌ أوّل، وابنُ المُعتزّ لا يذكُرُ سِواه، ولكنْ يُشير خلالَ حديثه عن

١- البديع، تحقيق الخفاجي ص١٥.

٢- المرجع السّابق ص١٨.

البديع إشارةً تدلّ عَلَى فَخْرِه بعَمَلِه، واعتزازِه بِسَبْقِه في التّأليف فيقول: «وما جمَع فنونَ البديع، ولا سَبقَني إليه أحدٌ»[1].

عَلَى أنّ الذين تحدَّثُوا عن ابنِ المُعتزّ وبَديعِه لم يكتفوا بهذَيْنِ السّببَيْنِ، وإن عدُّوهما أساسيَّيْنِ، وإنّما ذكروا أسبابًا أخرى قد لا تكون بمنزلتهما، فذكروا مثَلًا أنّ لِحياةِ ابنِ المُعتزّ المُرَهَّفة صِلةً بِوَضْعِه «البديع»، الذي هو رَفاهٌ في الأدب. وذكروا أنّ ابنَ المُعتزّ، وهو النّاقدُ المرهَفُ الحِسّ والأديبُ الذّوّاقة، قد يكون هالَهُ «هذا الإيغالُ الذي اندفعَ بِالمُحْدَثينَ أو بِبعضِهم في الأقلّ إلى حَدِّ الإغراب، وهذا الإغرابُ كان عَلَى حِسابِ المعنى وضَيْمِه في سَبيلِ بَهْرَجةِ اللّفظِ والتّلاعب به»[2]. فسارعَ إلى وَضْعِ الكتاب آملًا وَضْعَ حدٍّ لِلصَّنعةِ المُؤذِيةِ والذّوقِ المنحرف.

١- المرجع السّابق ص١٠٦.

٢- بلاغة أرسطو ص٩٨-١٠٠.

كتابُ «البَديع»

عرَفْنا فيما سبقَ الغايةَ مِن هذا الكتاب، وغرضُنا الآنَ أن نعرِفَ مادّتَه العلميّةَ، وما احتواه مِن آراءٍ لِصاحبه في القضيّة البديعيّة، وأن نتعرَّف إلى الأسلوب الذي رُتِّب عليه حتّى كان حدَثًا جديدًا في عصْرِه، وأسلوبًا مُبتكَرًا سبَق إليه ابنُ المُعتزّ.

هو كتابٌ جامعٌ لفنونٍ مِن البلاغة، بعضُها مِمّا سُبِق إليه ابنُ المُعتزّ فكان له فيه فضْلُ التّبويبِ ووَضْعِ التّعريف أو الحدّ، وبعضُها سَبَق إليه فكان له فيه فضْلُ السَّبْقِ والابتكار ووَضْعِ المصطلحات.

وهو عالِمٌ نَبيلٌ يَذكرُ في كلِّ بحثٍ مدى عمَلِه فيه، فيُعيده إلى مصدَرِه إن كان له مصدَرٌ قبْلَه، ويَنسبُه إلى نفسِه إن كان هو المصدرَ الأوّلَ له.

ثمّ هو في كتابِه عالِمٌ يُحسنُ التّأليفَ والتّرتيب، يدلُّنا عَلَى ذلك عَرْضُه لِلْبديع، إذ يذكرُ الفنَّ البديعيَّ ويضَعُ له التّعريفَ، ثمّ يُعقِّب عَلَى ذلك بأمثلةٍ مِن القرآنِ الكريم، ثمّ مِن الحديثِ الشّريف، ثمّ مِن كلام القُدَماء، ثمّ مِن كلام المُحْدَثين.

ولا ينسَى ابنُ المُعتزّ أن يذكُرَ في نِهايةِ كلّ بحثٍ أمثلةً مِمّا عِيبَ عَلَى الشّعراء، بُغيةَ لَفْتِ النّظَر إلى بعض العيوب، وحَثًّا عَلَى تجنُّبها كقوله: «هذا وأمثالُه مِن الاستعارةِ مِمّا عِيبَ مِن الشّعر والكلام، وإنّما نُخبِرُ بِالقليل ليُعرفَ فيُجتنَب»[1].

١- البديع ص٥٢.

وهو لا يفوتُه خِلالَ ذلك أن يذكُرَ بعضَ الآراءِ أو التّعليقاتِ أو الأحكام، ولكن دونَ أن يُعلِّل.

وقسَّمَ ابنُ المُعتزّ كتابَه قسمَيْنِ: قِسْمًا عدَّدَ فيه فُنونَ البديع كما يراها، وقِسْمًا عدَّدَ فيه مَحاسِنَ الكلام.

أمّا القسمُ الأوّلُ ففيه خَمْسةُ أنواعٍ مِن البديع هي:

١- الاستعارة:

ويعرِّفها بقوله هي: «استعارةُ الكلمةِ لِشَيءٍ لم يُعرَف بها، مِن شيء قد عُرف بها»[1]. ويذكُرُ بعضَ الأمثلة عليها، وَفْقَ ما عرَفْنا عن أسلوبه في ترتيب الأمثلة.

٢- التّجنيس:

وهو: أن تجيءَ الكلمةُ تُجانِسُ أخرى في بيتِ شعرٍ أو كلام. ومُجانَستُها لها أن تُشبِهها في تأليفِ حُروفها، عَلَى السّبيلِ التي ألَّف الأصمعيُّ كتابَ «الأَجْناس» علَيها.

٣- المُطابَقةُ:

ويَشرحُها ابنُ المُعتزّ شَرْحًا لغويًّا، يُفهَم مِنه أنّه يُريد بِها التّضادَّ المعنويَّ بين كلمتَيْنِ.

١- البديع ص١٧.

٤- رَدُّ أعجازِ الكلامِ عَلَى ما تقدَّمَها:

وهو ما تُوافِقُ آخِرُ كلمةٍ فيه إحدَى كلماتِه السّابقة. ويَقْسِمُه ابنُ المُعتزّ ثلاثةَ أقسام، بِحَسَبِ موقعِ المردودِ علَيه مِن الكلام.

٥- المذْهَبُ الكلاميُّ:

ولا يَذكرُ ابنُ المُعتزّ تعريفًا له، وربّما كان يُريدُ به احتواءَ العبارة عَلَى ما يُسمِّيه المناطقةُ بِالقضيّةِ، ويقولُ: «وهو يُنسَبُ إلى التّكلُّف»[1]، ويَعترِفُ بِأخْذِه عن الجاحظ.

ثمّ يُوردُ ثلاثةَ عشَرَ نوعًا يراها مِن محاسِنِ الكلام، يُقدِّمها لنا بِأسلوبِ العالِمِ اليقِظ، فلا يدَّعي الإحاطةَ، ولا يحتكرُ الرّأيَ، ويتركُ لِغَيرِه حرّيّةَ الاختيار، فيقولُ: «قد قدّمْنا أبوابَ البديع الخَمْسةَ وكملَ عندَنا، وكأنّي بالمُعانِد المُغرَم بِالاعتراضِ عَلَى الفضائل قد قال: البديعُ أكثَرُ مِن هذا، وقال: البديعُ بابٌ أو بابان مِن الفنونِ الخَمْسة التي قدّمْناها، فيقلّ مَن يحكُم علَيه؛ لِأنّ البديعَ اسْمٌ موضوع لِفنونٍ مِن الشّعر، يذكرُها الشّعراءُ ونقّادُ المتأدّبينَ مِنهم... ونَحنُ الآنَ نذكرُ بعضَ محاسِنِ الكلام والشّعر، ومحاسنُها كثيرةٌ لا ينبغي لِلْعالِمِ أن يَدّعيَ الإحاطةَ بِها، حتّى يتبرّأ مِن شُذوذِ بعضِها عن عِلْمِه وذِكْرِه، وأحببنا لِذلك أن تكثرَ فوائدُ كتابِنا لِلْمُتأدّبين، ويعلمَ النّاظرُ أنّا اقتصَرْنا بِالبديع عَلَى الفنونِ الخَمْسةِ اختيارًا، مِن غيرِ جَهْلٍ بِمَحاسنِ الكلام، ولا ضِيقٍ

١- البديع ص٩٨.

في المعرفة، فمَن أحَبَّ أن يَقتديَ بِنا، ويقتصِرَ بِالبديعِ عَلَى تلك الخَمْسةِ فلْيفعلْ، ومَن أضاف مِن هذه المَحاسِنِ أو غيرِها شيئًا إلى البديع، وارتأى غيرَ رأينا فلَه اختيارُه»[1].

ثمّ يُوردُ هذه الأنواعَ الثّلاثةَ عشرَ وهي: الالتفاتُ، الاعتراضُ، الرّجوعُ، حُسْنُ الخُروج، تأكيدُ المَدْح بِما يُشبِه الذَّمَّ، تَجاهُلُ العارِف، الهَزْلُ يُرادُ به الجِدُّ، حُسْنُ التّضمين، التّعريضُ والكِنايةُ، الإفراطُ في الصِّفة، حُسْنُ التّشبيه، إعناتُ الشّاعِرِ نفسَه في القوافي، حُسْنُ الابتداء.

وابنُ المُعتزّ لا يُعنَى بِتفصيلها وشَرْحِها عنايتَه بِالأنواع الخَمْسةِ الأولى، وفي كثيرٍ مِنها يُهملُ الشّواهدَ القرآنيّة، مُكتفيًا ببيتٍ مِن الشّعر أو بيتَين، ولا يُعقِّبُ عليها بما عِيب مِنها.

وليس يهمُّنا مِن هذه الأنواع إلّا ما وردَ ذِكْرُه عندَ قُدامة، لِذلك سنكتفي بذِكْرِ ما وردَ عندَ كِلَيْهما، لِتتسنَّى لنا المُوازَنةُ فيما بعد.

تواردَ ابنُ المُعتزّ وقُدامةُ عَلَى ثلاثةٍ مِن هذه الأنواع الثّلاثةَ عشرَ وهي: الالتفاتُ والإفراطُ في الصّفة وحُسْنُ التّشبيه. فماذا ذكرَ ابنُ المُعتزّ عنها؟

الالتفاتُ: قال هو انصرافُ المتكلِّم عن المُخاطَبةِ إلى الإخبار، وعن الإخبارِ إلى المُخاطَبةِ، وما يُشبه ذلك.

ومِن الالتفاتِ الانصرافُ عن معنًى يكونُ فيه إلى معنًى آخَرَ، قال الله

١- البديع ص١٠٦.

جلّ ثناؤُه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ ﴾ [يونس: ٢٢].

الإفراطُ في الصّفة: لا يذكرُ ابنُ المُعتزّ تعريفًا له، وإنّما يكتفي بإيرادِ الأمثلة مثل:

يـا أخًـا لـم أرَ فـي النّـاسِ خِـلًّا ... مِثلَـهُ أسـرَعَ هَجـرًا ووَصْـلا

كنـتَ لِي فـي صَـدرِ يَـومِي صَـدِيقًا ... فعَلَـى عَهـدِكَ أمسَـيتَ أمْ لا

حُسْنُ التّشبيه: كذلك لا يذكرُ ابنُ المُعتزّ تعريفًا له سِوَى أمثِلةٍ يستجيدُها، فيقول: نبدأ بإمامِ الشّعراء، قال امرؤ القَيْس:

ومَشـدُودة السَّـكِّ مَوضُـونَةٍ ... تَضـاءَلُ فـي الطَّـيِّ كَـالمِبرَدِ

تَفِـيضُ عَلَـى المَـرءِ أردانُهـا ... كَفَـيضِ الأتِـيِّ عَلَـى الجَدجَـدِ

هذا معَ ما سبقَ مِن الأنواع الخَمْسةِ تلزمُنا معرفتُه، لنستطيعَ مُوازنةَ بديع ابنِ المُعتزّ بما جاء به قُدامةُ مِن بعدِه، عَلَى أنّه يجدُرُ بِنا أن نُشير منذُ الآنَ إلى أنّ ابنَ المُعتزّ كان صاحبَ الفَضْلِ في السَّبْقِ إلى هذا النّوع مِن التّأليف، وأنّ في عمَلِه الكثيرَ مِن الأصالة[1]، وأنّه استطاع أن يَدلّ عَلَى بعضِ أصنافِ البديع في مصادرِها الأولى في الأدب القديم، وأن يزيدَ عليها صُنوفًا لم تكنْ معروفةً قبلَه، فيحدِّدها ويُطلق عليها الأسماء.

وحَسْبُ ابنِ المُعتزّ إثباتُه أنّ الأدبَ العربيّ منذُ الجاهليّةِ عَرَف البديعَ وتذوَّقه أصحابُه، وكان الأساسُ المعتمَدُ في هذه المعرفة وذلك التّفوُّق هو

١- عقد الدّكتور إبراهيم سلامة فصلًا في «بلاغة أرسطو» بعنوان: أصالة عمل ابن المعتز ص١٠٨.

الجمال والإحساس والذَّوق. ولم تكن معرفتُه - كما هي عندَ المُحْدَثين - معرفةً تعتمد عَلَى الاصطلاحاتِ الجامدة، وذوقًا انحرفَ عن جادّةِ الجَمالِ والإحساسِ السّليم.

وهذا المقياسُ الذَّوقيّ والجَمالُ الفنّيّ هو الذي ينظرُ مِن خلالِه ابنُ المُعتزّ إلى القضيّة البديعيّة. وحبَّذا لو وُجِد اليومَ مِن أصحابِ الذّوق السّليم، ومِن المطَّلعينَ عَلَى علوم البلاغة مَن يُعيد إلى هذا الفنّ الجَميلِ ميزانَه السّليبَ ومفهومَه الضّائع، فيُنقذَه مِمّا تراكم عليه مِن أثقالِ الاصطلاحات، ويُخرجَه مِن هياكل المنطِق المُظلِمة والحُدودِ الجامدة إلى حَيثُ تحيا البلاغةُ حياةً جديدةً بِالنّسبة إلينا، جدّ قديمة بِالنّسبة لِلْبلاغةِ نفسها، إلى حَيثُ يكونُ الإحساسُ بالجَمالِ والذَّوقُ السّليمُ هو المقياسَ الحاكمَ في فنون البلاغة.

كتابُ «نَقْد الشّعر»

وهو أوّلُ كتابٍ ظهرَ فيه روحُ المنطِقِ والفلسفة، بينَ كُتبِ النّقد والبلاغة عندَ العرب. ولئن سبقَتْه كتاباتُ ابنِ سَلّام في «طَبقات الشّعراء»، وابنِ قتيبة في «الشّعر والشّعراء»، وابنِ المُعتزّ في «البديع»، إنّه كان الكتابَ الأوّلَ في توجيهِ النّقد والبلاغة نحوَ «العِلْم»، بما فيه مِن حقائقَ ثابتةٍ وتعريفاتٍ جامدة، قد لا تُناسب النَّقدَ ولا تُلائم روحَ البلاغة.

وليسَ في وُسع هذا البحث أن يأتي عَلَى ذِكْر الصّلة الوثيقة بينَ ما جاء به قُدامة، وما كان قبلَه عندَ أرسطو، بل ليسَتْ لِهذه الصّلة أهمّيّةٌ في موضوع هذا البحث، المقصور عَلَى قُدامةَ وابنِ المُعتزّ وما بينَهما، دون غيرهما. كما أنّ الذين تحدَّثُوا عن قُدامةَ لم يَفُتْهم الحديثُ عن هذه الصّلة[1]، التي كان مِن شأنها أن جعلَت كتابَ «نقد الشّعر» أوّلَ ما ظهرَ مِن تشريع الفلسفة لِلْأدب. ونحنُ نُحسُّ - كما يقول الدّكتور طه حسين - إزاء هذا الكتاب بِروحٍ جديد لا عهدَ لنا بِمِثْله مِن قبل[2].

والذي يَعنينا في هذا البحثِ هو أن نتعرّف عَلَى كتاب «نقد الشّعر»،

١- ذكر ذلك الدّكتور مندور في الفصل الثّاني مِن كتابه «النّقد المنهجي»، وأتى عَلَى بحث هذه الصّلة بالتّفصيل الدّكتور إبراهيم سلامة في كتابه «بلاغة أرسطو» ص١٤٦ وما بعدها.

٢- يُنظَر: موضوع عن البيان العربي مِن الجاحظ إلى عبدالقاهر، كتبه بالفرنسيّة طه حسين، وترجمه العبادي في نقد النّثر، ص١٦.

لِنرى ما فيه مِن قديمٍ أخذَه قُدامةُ عمَّن سبقَه، وما فيه مِن جديد ابتكرَه قُدامةُ، ثمّ لنرى بعدَ ذلك أثرَ ابنِ المُعتز في قُدامةَ، إن كان لِهذا الأثَرِ وجود.

يقعُ الكتابُ في مقدِّمةٍ وثلاثةِ فُصول.

أمّا المقدّمةُ فيتحدّثُ فيها قُدامةُ عن عِنايةِ الأدباء بِعُلومِ الشّعر مِن عَروضٍ ووَزْنٍ وقافيةٍ وغَريبٍ ولغة. ويأخذُ عليهم أنّهم قصَّروا في الكتابة عن رَديء الشّعر وجيِّده، معَ أنّ هذه النّاحيةَ في رأي قُدامةَ أخصُّ بالشّعر مِن سواها، ولذلك يَضعُ كتابَه فيها.

وأمّا الفصلُ الأوّلُ فيبتدئ بِتعريفِ الشّعر، الذي هو عندَه: «قولٌ موزونٌ مُقفًّى يدلُّ عَلَى معنًى»[1]. ثمّ يشرحُ هذا التّعريفَ كلمةً كلمةً شرْحَ المَناطقةِ لِتعريفاتهم، فيُحدِّدُ «القولَ» بِجِنس الشّعر، و«الوَزْنَ» بِالحدّ الفاصلِ له عمّا ليس بِمَوزون، وكذلك «القافية والمعنى» مِن الحدودِ الفاصلة لِهذا الجِنْس مِن الكلام عن غيره.

ويقولُ بعدَ ذلك: «فليسَ مِن الاضطرارِ إذن أن يكونَ ما هذه سبيلُه جيّدًا أبدًا، ولا رَديئًا أبدًا، بل يتعاقبُه الأمْرانِ مرّةً هذه وأخرى هذه، عَلَى حَسَبِ ما يتّفق، فحينئذٍ يُحتاج إلى معرفةِ الجيِّد وتمييزِه مِن الرّديء»[2].

ومِن هنا يرى قُدامةُ ضَرورةَ تِبْيانِ الجودة وشروطها والرّداءةِ وأسبابها، إلّا أنّه قبلَ أن يشرعَ بِذلك يتعرّضُ لِناحيتَين، الأولى أنّ الشّعرَ صِناعةٌ غايتُها

١- نقد الشّعر، تحقيق كمال مصطفى، ص١٠.

٢- نقد الشّعر ص١١.

الكَمالُ، وأنّ المُهمَّ هو الجودةُ الفنّيّة، ولِلشّاعرِ أن يكتبَ فيما شاء مِن المعاني لا يُوقفه فُحشٌ ولا ضَعةٌ، شريطةَ أن تُدرِكَ الجودةُ الفنّيّة غايتَها. والنّاحيةُ الثّانيةُ هي فَصْلُ الفنّ عن المنطق، فلِلشّاعرِ أن يَذمَّ ما مدحَ، أو أن يمدحَ ما كان يذمّه، شريطةَ أن يأتي بِالجيّدِ في كلا الوجهَين، وما عليه مِن حَرَج إذا هو ناقَضَ نفسَه، بل عَلَى العكس، إذ يكونُ التّناقضُ دليلًا عَلَى القُدرةِ الفنّيّة: «ولا معيبَ مِن فِعله إذا أحسَنَ المدحَ والذَّمَّ، بل ذلك عندي يدلُّ عَلَى قوّةِ الشّاعر في صِناعته، واقتدارِه عليها»[1].

وبعدَ أن يُنهي قُدامةُ حديثَه عن هاتَين النّاحيتَين يعودُ ليَشرحَ خطّةَ كتابه شَرْحًا حِسابيًّا منطقيًّا، وهي خطّةٌ أملاها عليه تعريفُه لِلشّعر، الذي هو: ١- لفظ، ٢- ووَزْنٌ، ٣- وقافيةٌ، ٤- ومعنًى.

وهذه الأربعةُ المفرداتُ البسائطُ ينتج مِن نِسْبة بعضِها إلى بعضٍ أربعةُ مؤلَّفات أو مُركَّبات هي:

١- ائتلافُ اللّفظِ معَ المعنَى.

٢- ائتلافُ اللّفظِ معَ الوَزْن.

٣- ائتلافُ المعنَى معَ الوَزْن.

٤- ائتلافُ المعنَى معَ القافية.

فتصيرُ أجناسُ الشّعر ثمانية، وهي: الأربعةُ المُفْرداتُ البسائطُ التي يدلّ عليها حَدّه، والأربعةُ المؤلّفاتُ مِنها.

١- نقد الشّعر ص١٣.

ويقول: «ولَمّا كان لِكلِّ واحدٍ مِن هذه الثّمانيةِ صِفاتٌ يُمدَح بها، وأحوالٌ يُعاب مِن أجلها، وجبَ أن يكون جيِّدُ ذلك ورديئُه لاحقَيْنِ لِلشّعر، إذ كان ليس يخرجُ شيء مِنه عنها. فلنَبدأْ بِذِكْرِ أوصافِ الجودة في واحدٍ واحدٍ مِنها، ليكونَ مجموعُ ذلك إذا اجتمعَ لِلشّعر كان في نِهاية الجودة، ونُعقب ذلك بذِكْرِ العُيوب، لِيكون أيضًا مجموعُ ذلك إذا اجتمعَ في شعرٍ كان في نِهاية الرّداءة.

ولا محالةَ أنّه إذا كان هذانِ الطّرَفانِ مشتملَيْنِ عَلَى جميع النّعوتِ والعُيوبِ التي نذكرُها، ولم يكن كلُّ شعرٍ جامعًا جميعَ النّعوتِ أو جميعَ العيوب، وجبَ أن تكونَ الوَسائطُ التي بينَ المدْحِ والذّمّ تشتملُ عَلَى صِفاتٍ محمودةٍ وصِفاتٍ مذمومة، فما كان فيه مِن النّعوتِ أكثَرُ، كان إلى الجودة أميلَ، وما كان فيه مِن العيوبِ أكثَرُ كان إلى الرّداءة أقربَ، وما تكافأت فيه النّعوتُ والعُيوبُ كان وَسَطًا بين المَدْحِ والذّم»[1].

وهنا ينتهي الفصلُ الأوّل الذي هو شَرْحٌ لِخطّة الكتاب، تتخلّله بعضُ آراء المؤلِّف.

وأمّا الفصلُ الثّاني ففيه الحديثُ عن «مُفْرداتِ» الشّعر و«مركّباتِه». ويبدأ بذِكْرِ الأربعةِ المُفردات، وهو يعني بالنّعتِ شروطَ الجودة، أي الصّفاتِ التي يجبُ أن تتوفّرَ في المنعوت لِيبلغَ غايةَ الجودة، ففيه:

١- نَعْتُ اللّفظِ، وهو السّماحةُ وسُهولةُ المخارج والفصاحةُ والخُلُوّ مِن البشاعة.

١- نقد الشّعر ص٢٠.

٢- نَعْتُ الوَزْنِ، وهو سُهولةُ العَروض والتّرصيعُ.

٣- نَعْتُ القوافي، وهو عُذوبةُ الرَّويّ والتّصريع.

٤- باب المعاني الدّالّ عليها الشّعر، ويَعني بها أغراضَ الشِّعر، ويرى جودتَها في أن تكونَ موجَّهةً لِلْغرضِ المقصود، غيرَ عادلةٍ عن الأمر المطلوب.

ويتحدّث في مقدِّمته عن المعاني عن الغُلُوّ والإغراق، فيُناقش الآراءَ المختلفة في ذلك، وينتهي إلى مُناصَرةِ الغُلُوّ ويراه «أجودَ المذهبَيْن، وهو ما ذهبَ إليه أهلُ الفَهْم بِالشّعر والشّعراء قديمًا»[١].

ثمّ يبدأ الحديثَ عن المعاني مُفصِّلًا في نَعْتِ كلٍّ مِنها، فيذكر:

١- **نعت المديح**: ويرى وجوبَ قَصْرِه عَلَى السّجايا النّفسيّة، وأنّ جماع الصّفاتِ المطلوبة هي: العقلُ والشّجاعةُ والعَدْلُ والعِفّة، ثمّ يتحدَّث حديثًا فلسفيًّا عن نِسْبة الصّفاتِ المختلفة بعضِها إلى بعض، واشتقاقِ بعضها مِن بعض.

٢- **نعت الهجاء**: وهو عندَه عكسُ المديح.

٣- **نعت المراثي**: وعنده أنّه «ليسَ بينَ المَرثيةِ والمِدْحةِ فصلٌ، إلّا أن يُذكرَ في اللّفظ ما يدلّ عَلَى أنّه لِهالِكٍ، مِثْل: كان، وتولّى، وقضَى نَحْبَه، وما أشبهَ ذلك»[٢].

١- نقد الشّعر ص٥٥.

٢- نقد الشّعر ص٩٨.

٤- نعت التّشبيه: قُدامةُ يذكرُ معنَى التّشبيهِ أوّلًا، ويرى أحسنَه ما وقع بينَ شيئَيْن متقاربَيْن في الصّفات. ويَستحسِنُ أن تجتمعَ تشبيهاتٌ كثيرةٌ في بيتٍ واحد، أو أن تتعدَّدَ أوجهُ الشَّبَه، أو أن يُشَبَّه الشّيء في حالاتٍ مختلفة له، أو أن يُؤتَى بوجهِ شَبَهٍ جديد.

٥- نعت الوصف: وهو ذِكْرُ الشّيء كما فيه مِن الأحوالِ والهيئات، والأحسَنُ أن يأتيَ في الشّعر أكثرُ المعاني التي يتركَّبُ مِنها الموصوف.

٦- نعت النّسيب: وفيه يُفرِّق بينَ النَّسيبِ والغزَل. فالنَّسيبُ: ذِكْرُ خَلْقِ النّساء وأخلاقهنَّ، وتصرُّفُ أحوالِ الهوى به معَهنّ. والغَزَلُ: هو التَّصابي والاستهتارُ بِمَودّاتِ النّساء. أو النّسيبُ هو ذِكْرُ الغزَل، والغزَلُ هو المعنَى نفسُه. وجودتُه أن يَدلّ عَلَى التّهالُكِ في الصَّبابة، «وجِماعُ الأمْرِ فيه ما ضادَّ التَّحفُّظَ والعزيمةَ، ووافقَ الانحلالَ والرّخاوة»[1].

ثمّ يُوردُ ما يَعمّ جميعَ المعاني الشّعريّة مِن النّعوت فيذكر: صِحّةَ التّقسيم، وصِحّةَ المُقابَلة، وصِحّةَ التّفسير، والتَّتميمَ والمُبالَغةَ والتّكافؤ والالتفات، ويُشير إلى الطّرافةِ والاستغرابِ أنّهما مِن صِفات الشّاعر لا الشّعر، وأنّ النّاسَ يَخلِطونَ بينَ صِفاتِ الشّعر وصِفاتِ الشّاعر.

وأكتفي مِن هذه الأنواع بِذِكْرِ ما تواردَ عليه معَ ابنِ المُعتزّ، وهو المُبالَغةُ والتّكافؤ والالتفات.

١- نقد الشّعر ص١٢٤.

المُبالغةُ:

ويعرِّفها قُدامةُ بقوله: «وهي أن يذكرَ الشّاعرُ حالًا مِن الأحوال في شِعْرٍ لو وقفَ علَيها لَأجزأه ذلك في الغرضِ الذي قصَدَه، فلا يقفُ حتّى يزيدَ في معنَى ما ذكرَه مِن تلك الحالِ ما يكونُ أبلغَ فيما قَصدَ»[1].

وقد رأينا فيما سبقَ أنّ قُدامةَ مِن أنصارِ الغُلُوّ والإغراق، وإن كان هذا عندَه غيرَ المُبالَغةِ التي هي أن يبلُغَ المعنَى كمالَه، أي أن يُؤتَى بِالمعنَى ثمّ تُزاد علَيه عِبارةٌ تجعلُه أتمَّ وأبيَنَ.

التّكافُؤ:

«وهو أن يصفَ الشّاعرُ شيئًا أو يذمّه ويتكلّم فيه بِمَعنًى ما، أيّ معنًى كان، فيأتي بمعنيَين متكافئَيْن، والذي أريدُ بقولي: متكافئَيْن، في هذا الموضع: مُتقاومانِ، إمّا مِن جِهةِ المُضادّةِ والسَّلْبِ والإيجاب، أو غيرِها مِن أقسام التّقابل»[2]. فهو يعني بِالتّكافؤ ما عَناه ابنُ المُعتزّ بِالطّباق.

الالتفاتُ:

«وهو أن يكونَ الشّاعرُ آخِذًا في معنًى، فكأنّه يعترضُه إمّا شكٌّ فيه، أو ظنّ بِأنّ رادًّا يرُدُّ عليه قولَه، أو سائلًا يسألُه عن سَببه، فيعود راجعًا عَلَى ما قدّمه، فإمّا أن يؤكّدَه، أو يذكرَ سَببه، أو يحلّ الشّكّ فيه»[3].

١- نقد الشّعر ص١٣٩.

٢- نقد الشّعر ص١٤١.

٣- نقد الشّعر ص١٤٤.

وشرَحَ ذلك بِأمثلةٍ مِنها قولُ الرَّمّاحِ بنِ مَيّادة:

فلا صَرْمُهُ يَبدُو، وفي اليأسِ راحةٌ، ولا وَصْلُهُ يَصفُو لنا فنكارِمهْ

فكأنّه، بِقولِه: وفي اليأسِ راحةٌ، التفتَ إلى المعنَى، لِتقديرِه أنّ مُعارِضًا يقولُ له: وما تَصنعُ بِصَرْمِه؟ فقال: لِأنّ في اليأسِ راحة.

وبعدَ أن أنهَى قُدامةُ الحديثَ عن نُعوتِ الأربعةِ المُفردات، يعودُ إلى الحديثِ عن الأربعةِ المركَّبات فيذكُر:

١- نَعْت ائتلافِ اللّفظِ معَ المعنَى:

ومِن أنواعِه عندَه المُساواةُ والإشارةُ والإردافُ والتّمثيلُ والمُطابِقُ والمُجانِس. ويُهمّنا مِنها المُطابِقُ والمُجانِسُ، لِورودهما عندَ ابنِ المُعتزّ. قال قُدامةُ في حديثِه عن المُطابِق والمُجانِس: «ومعناهما أن تكونَ في الشّعرِ مَعانٍ متغايرةٌ، قد اشتركتْ في لفظةٍ واحِدة وألفاظ متجانسة مشتقّة.

فأمّا المُطابِقُ فهو ما يشتركُ في لفظةٍ واحدة بِعينها، مثل قول زِيادٍ الأعجَم:

ونُبِّئتُهُم يَستَنصِرُونَ بِكاهِلٍ وللُّؤمِ فِيهِم كاهِلٌ وسَنامُ

وأمّا المُجانِسُ فأن تكونَ المعاني اشتراكها في ألفاظٍ متجانسة عَلَى جهة الاشتقاق، مثل قول زُهَير:

كأنَّ عَينِي وقَدْ سالَ السَّلِيلُ بِهِمْ وَجِيرةٌ ما هُمُ لو أنَّهُم أمَمُ»[1]

١- نقد الشّعر ص١٦١-١٦٢.

٢- نَعْت ائتلافِ اللّفظِ والوَزْن:

ومِنه ألّا يَضطرّنا الوَزْنُ إلى تغييرِ بِنيةِ كلمةٍ ما، أو إلى تغييرٍ في ترتيب الكلمات مِن تقديمٍ وتأخير، أو إلى زِيادةِ لفظٍ لا يطلبه المعنى، أو إلى زيادةِ معنًى لا يحتاجُه غَرَضُ الشّعر، فإذا حُذِف لم تنقص الدّلالةُ لِحَذفه.

٣- نَعْت ائتلافِ المعنَى والوَزْن:

ومِنه أن تكونَ المعاني مستوفاةً لم يُؤذِها الوزنُ بِزيادةٍ أو نقصان، وأن تكونَ مُواجِهةً لِلْغَرض.

٤- نَعْت ائتلافِ القافية:

ومِنه التّوشيحُ والإيغال.

ثمّ يصِلُ قُدامةُ بِنا إلى الفصْلِ الثّالثِ والأخير مِن كتابه. وهذا الفصْلُ خاصٌّ بِعيوبِ الشّعر، ويسير فيه سيرتَه في الفصْلِ السّابق بِترتيبٍ حسَنٍ متّسق، فيتحدَّث بِالتّسلسل عن عيوبِ الأربعةِ المُفردات، ثمّ الأربعةِ المركّبات.

فيُعدِّد مِن **عيوب اللّفظ**: اللّحْنَ والحُوشِيّ والمُعاظَلة.

ومِن **عيوب الوزن**: الخروجَ عن العَروض والتّخليع.

ومِن **عيوب القوافي**: التّجميعَ والإقواء والإيطاء والسِّناد.

وأمّا **عيبُ المعاني** ففي عُدولها عن أغراضها.

ثمّ يتحدَّث عن كلٍّ مِن المديح والهجاء والرِّثاء والتّشبيه والوَصْف

والغزَل حديثًا خاصًّا، خُلاصتُه أنّ العيبَ فيها يكونُ عن طريقِ المُضادّة لِما ذكرَه مِن نعوتها في الفصْلِ السّابق.

وأمّا العيوبُ العامّة التي تنتظمُ المعانيَ جميعًا، فمِنها فَسادُ الأقسامِ، وفَسادُ المُقابَلات، وفَسادُ التّفسير، والاستحالةُ، والتّناقضُ، وإيقاعُ الممتنع، ومُخالَفةُ العُرْف، وأن يُنسَب إلى الشّيء ما ليس له.

وأمّا الأربعةُ المركَّبات:

فمِن عيوب ائتلاف اللّفظ والمعنى: الإخلالُ، ونوعٌ آخر لم يُسمِّه.

ومِن عيوب ائتلاف اللّفظ والوَزْن: الحَشْوُ والتّثليمُ والتّذنيبُ والتّغييرُ والتّعطيل.

ومِن عيوب ائتلاف المعنى والوَزْن: القلبُ والبَتر.

ومِن عيوب ائتلاف المعنى والقافية: أن تكونَ القافيةُ مُستدعاةً إمّا لِمعنى أو لسَجْع.

وبِذلك ينتهي كتابُ «نقد الشّعر».

وقد رأينا فيه عشرين نوعًا مِن أنواع البديع، إذا اعتبرنا كلًّا مِن الغلوّ والمبالغة والمُطابِق والمُجانس نوعًا[1].

١- يعتبرها الأستاذ عبدالمنعم الخفاجي ثمانية عشر نوعًا، كما جاء في مقدِّمة كتاب «البديع» لابن المعتز ص١١ مِن النّسخة التي قام هو بشرحها والتّعليق عليها.

بينَ ابنِ المُعتزّ وقُدامة

تحليلٌ لِموقف كلٍّ مِنهما، ومناقشةٌ لِبعض آرائهما، وموازنةٌ بينَهما.

القضيّةُ عندَ ابنِ المُعتزّ:

ابنُ المُعتزّ عربيٌّ أصيلٌ وأديبٌ مُرهَفُ الحسّ، نظَرَ في التّراث الأدبيّ وكان رائدُه الذَّوقَ الجَماليّ، فاستطاع أن ينفُذَ إلى بعضِ مواطن الجَمال التي عرفها العربُ وأتَوا بها عَلَى أنّها جَميلةٌ، لِأنّ ذوقَه ذَوقُهم، ما أفسدَه فنٌّ دخيلٌ أو شائبةٌ غيرُ عربيّة.

وبعد أن تمرَّس بِالنّصوص الأدبيّة أخذَ يستخلصُ مِنها نظَريّاتٍ، بذلَ جهدَه في أن تكون منطبقةً عَلَى واقع الأدب العربي، معبِّرةً عن مواطن الجَمالِ فيه. وما زال يبحثُ ويستقصي حتّى وضعَ أوّلَ مؤلَّفٍ نظريّ في علم البديع سنة ٢٧٤هـ كما يقول[١].

ولا غرابةَ في أن يكونَ ظهورُ البديع النّظريّ متأخِّرًا عن البديع الذي عَرَفه العربُ معرفةً جَماليّةً غيرَ اصطلاحيّة، وحوَتْه آثارُهم قبل أن تُحدِّده التّعريفاتُ، شأنه في ذلك شأن كلّ العلوم النّظريّة التي قامت عَلَى أُسس مستمَدّةٍ مِن الواقع، والنّظريّاتُ إنّما تُستوحَى مِن الآثار.

١- البديع ص١٠٦.

ومِن هنا كان لنا أن نقولَ إنّ الفضْلَ في وجود البديع يعود إلى الشّعراء أنفسهم، فهم الذين استعملوه وعُنوا به حتّى أصبح مذهبًا مميِّزًا لبعضهم، فقام النّقّاد يتحدَّثون عنه ويؤلِّفون فيه. وطَريفٌ أن يكونَ أحَدُ هؤلاء الشّعراء الذين أغرقوا في البديع هو نفسه النّاقد الذي سبقَ إلى التّأليف فيه، وهو عبدُالله بنُ المُعتزّ.

وابنُ المُعتزّ كان «دائمَ النّظر في القديم، دائم العمل في الحديث، ووقفَ بينَ الاثنَين موقفًا عادلًا، وكتبَ ليُطامنَ مِن غُلَواء المحدَثين ويُقرَّ بِالفضل لِمَن سبقوهم بالإجادة والإحسان»[1].

ويهمّنا أن نعرفَ أنّ بديعَ ابنِ المُعتزّ عربيٌّ مَحْضٌ ليست فيه شائبةٌ أجنبيّة، وأنّه «ليس في كتاب البديع شيء مِن كتاب الشّعر لِأرسطو»[2] عَلَى الخصوص. فالتّفكيرُ عربيٌّ، والطّريقةُ عربيّةٌ، والذّوقُ عربيٌّ، والشّواهدُ عربيّةٌ غير مقلِّدة ولا مزيَّفة.

يقول الدّكتور سلامة: «مِمّا لا شكَّ فيه أنّ ابنَ المُعتزّ أصيلٌ في البلاغة العربيّة. وهذه البلاغةُ التي قدّمَها تتّصف بِالأصالة. والقِسْمُ الثّاني الذي جمَعَ فيه محاسِنَ الشّعر أو الكلام مِن خاصّة تفكيره، ومِمّا أدّى إليه استقراءُ شاعرٍ يعرف الشّعرَ ويُقدِّر القِيَم الجماليّةَ فيه»[3].

ويقول: «إنّا لم نرَ عَلَى الكتاب أيّةَ مَسْحةٍ مِن التّرجمة، أو أيّةَ لُوثةٍ مِن

١- بلاغة أرسطو ص٩٧.

٢- بلاغة أرسطو ص١١٤.

٣- بلاغة أرسطو ص١٤٥.

العقل الهيلّينيّ، فالصّنوفُ التي عرفَها أخذَها مِمّا نُقِل عن الشّعراء، وهو شاعرٌ رقيقُ الحاسّةِ واسعُ المحفوظ»[1].

ثمّ إنّ ابن المُعتزّ عالِمٌ أمينٌ لا يخجل مِن الإشارة إلى مصادره. وقد أشار غيرَ مرّةٍ إليها، فذكرَ أنّه يحذو في المُجانِس حَذوَ الأصمعيّ في كتابه «الأجناس»[2]، وأنّه أخذَ المطابقةَ عن الخليل[3]، والمذهبَ الكلاميَّ عن الجاحظ[4]. فلماذا لم يُشر إلى غير ذلك إن كان هناك غيرُ ذلك؟

وخُلاصةُ القول إذن أنّ العربَ عُنُوا بِالبديع، ولكن عَلَى أنّه مِن فنون الكلام، لا عَلَى أنّه علمٌ نظريٌّ ذو قواعد محدَّدة. إنّهم عرفوا بعضَ المَحاسِن فاستعملوها، وكانت معرفتُهم قائمة عَلَى أساس الذّوق والحِسّ بِالجَمال.

ومِن ثَمّ أخذتِ العنايةُ بِالكلام تزدادُ، حتّى أصبحَ الكلامُ رأسَ مال الأحزابِ السّياسيّة والفِرَق الدّينيّة، ثمّ بدأت الثّقافةُ الأجنبيّة تتدخّل، وأخذَتِ العربيّةُ تستوعبُ وتهضم، ومِن هنا ابتدأ التّطوّر.

وفي هذه الفترةِ قام ابنُ المُعتزّ، وكان صاحبَ منهجٍ عربيّ، اتّخذَ الواقعَ الأدبيّ أساسًا لبحثه، وطفقَ يستنتج مستعينًا بِالذّوق، ويصوغُ بعقليّة عربيّة، فكان كلُّ ما جاء به عربيًّا بحتًا، عَلَى أنّ الذين جاؤوا بعدَه اتّصلوا باليونان وتأثّروا بِتواليفهم في الفلسفةِ والمنطق والبلاغة.

١- بلاغة أرسطو ص١٤٧.

٢- البديع ص٥٥.

٣- البديع ص٧٤.

٤- البديع ص١٠١.

وجديرٌ بنا قبلَ الانتقالِ إلى تحليلِ موقفِ قُدامةَ أن نشير إلى أنّ ابنَ المُعتزّ، معَ شعوره بِأسبقيّته في هذا الميدان وإدلالِه بنفسه عَلَى الأدباء، كان يُظهر رزانةَ العالِم، وذلك حِينَ ذكرَ أنّه لا يدَّعي الإحاطةَ بِكلّ محاسن الكلام، وأنّ مِن النّاس مَن يُغيِّر تَصنيفَه، ولا يرى رأيَه، فينقص مِن أبوابه أو يزيد عليها[1].

ولا يَسعُنا إلّا أن نُعجَب بِهذه الرّوح العلميّة وتلك العقليّة المتذوِّقة التي أحسنَتْ ترتيبَ الكتاب عَلَى غيرِ مثالٍ متقدِّم. ولا يَسعُنا إلّا أن نُعجَب بذكاء ابن المُعتزّ الذي ظهرَ حِينَ أراد تثبيتَ البديع، فكساه ثوبَ القداسة المُستمدَّ مِن نصوص القرآن الكريم والحديث الشّريف، فحال دونَ الهجوم عليه، بل دعا إلى تقديسه وأوحَى بوجوبِ احترامِ القديم والاعتماد عليه في وَضْعِ المقاييس.

ويكفي ابنَ المُعتزّ فخرًا في تاريخ البلاغة العربيّة أنّه:

١- أثار اهتمامَ النّقّاد مِن بعده بِالبديع. فما ظهرَ بعده مؤلَّفٌ إلّا ولِلْبديع فيه أوفرُ نصيب. ولئن أفرطَ بعضُهم في ذلك، ليس في إفراطهم ما يَعيبُ صاحبَ المذهب المعتدلَ ورائدَه المتذوّق.

٢- حدَّد المبادئ النّظريّةَ للخصومة الأدبيّة، ولِهذه الخصومة قيمتُها إذ كانت مدارَ الأبحاثِ النّقديّة في القرنَيْنِ الرّابعِ والخامس.

٣- وضعَ كثيرًا مِن المصطلحات التي اعتمدَها البلاغيّون مِن بعده.

٤- وجَّه النّقدَ وِجْهةً تاريخيّة حين ربطَ الحديثَ بِالقديم.

١- البديع ص١٠٥.

يقول الدّكتور مندور: «وجاء ابنُ المُعتزّ فكتبَ كتابه عن البديع، فكان عمَلُه هذا حدَثًا عظيمَ الأهمّيّة في تاريخ النّقد العربيّ، وذلك لِأمرَيْنِ:

١- تحديده لخصائص مذهب البديع.

٢- تأثيره في النّقّاد اللّاحقين له.

ومِن الواضح أنّ كلّ مذهبٍ شعريٍّ أو أدبيٍّ لا يستقرّ ويأخذ الأدباءُ في مناقشته والتّحمُّس له أو ضدّه، حتّى يُصاغ في مبادئ نظريّة، وذلك لِأنّه لا يكفي أن يصدر عنه الشّعراءُ أو الكُتّاب ليتميّز كمذهب. وهذه حقيقةٌ بيِّنة في تاريخ كلّ المذاهب الأدبيّة، فهي لم تصبح مدارسَ لها أنصارٌ وتلاميذ، ولها خصوم، إلّا عندَما وضحت أصولُها وعُرِضَت وحُلِّلت.

ونحنُ نلاحظُ أنّ الأدباءَ أنفسَهم كثيرًا ما يتولَّون هم في العصور الحديثة بَسْطَ مذاهبهم في كتبٍ أو مقالات أو مقدِّمات لِمؤلَّفاتهم، وأمّا القدماءُ فلم يكونوا يفعلون ذلك، وإنّما تولّاه النُّقّاد، وكانت أوّل محاوَلةٍ مِن هذا النّوع في تاريخ الأدب العربيّ هي محاولة ابنِ المُعتزّ، فقد أخذ يبحث عن خصائص مذهب البديع وحاول أن يُحصيها...

وكان هذا فيما يبدو مِن أكبرِ الأسباب التي مكّنت للخصومة بينَ أنصارِ القديم وأنصارِ الحديث، إذ أصبحت مبادئ المذهب معروفةً محدَّدة. والنّاظِرُ في مُوازنة الآمديّ، أو في أخبارِ أبي تَمّامٍ لِلصّوليّ، أو في وَساطةِ الجُرْجانيّ، أو في غيرها مِن كُتبِ الأدب يجد أنّ ابنَ المُعتزّ قد أثَّر عَلَى هؤلاء جميعًا. ولو لم يكن له مِن فضل غير تحديد الاصطلاحات لَكفاه ذلك، ليتمتَّع في

تاريخ النّقد العربيّ بِمكانة هامّة، وذلك لِأنّ كلّ دِراسةٍ لا بدَّ لها مِن اصطلاحات، وهذه ليسَتْ مسألةَ ألفاظٍ أو مسألةً ثانويّة، ففي الاصطلاحات عادةً تتركّز مبادئ كلّ فنٍّ أو علم»[1].

القضيّةُ عندَ قُدامة:

وأمّا قُدامةُ فالقضيّةُ في نظَرِه منطقيّةٌ عقليّة، وهو يتحدَّث عن البلاغة بِتعابير الفلاسفة وأساليبِ المَناطقة. هذه البلاغةُ التي تعتمد عَلَى إحساسِ الذّوق السّليمِ بِالجَمالِ الحقّ قام قُدامةُ يحدّها بِالمنطق الصّلب، وشتّانَ بينَ الذّوقِ الجَماليِّ أو الجَمالِ الذّوقيّ، وبينَ العقلِ المنطقيّ أو المنطق العقليّ.

يرى قُدامةُ أنّ الشّعرَ صِناعةٌ، وأنّ مَن قبلَه تحدَّثوا عن بعض جوانبها الثّانويّة، ولكنّهم أهملوا جانبًا أساسيًّا فيها. ولذلك فقد قام هو بعبء هذا الجانب يتحدّث عنه ويؤلِّف فيه.

ويدلّ حديثُه في مقدّمته المُوجَزةِ عَلَى نظرةٍ آليّة بحتة، وعَلَى أنّه ينظر إلى الشّعر وكأنّه صناعةٌ كسائر الصّناعات! وكأنّ فِكرةَ «الصّناعة» كانَتْ مستوليةً عليه دائمة الإيحاء له، فالمعاني في الشّعر بمنزلة المادّة في الصّناعة، والشّعرُ نفسُه هو الصّورة فيها، شأنه في ذلك شأنُ الخشب في النِّجارة والفضّة في الصِّياغة[2]!

ولَيتَ الشّعرَ كباقي الصّناعات، إذن لَكانَ في حاجةٍ إلى بَقيّةِ مَوادّه

١- النّقد المنهجي عند العرب ص٤٣-٤٤.

٢- نقد الشّعر ص١٣.

كالعروض والقوافي. وقُدامةُ لا يراهما ضروريَّين ما دامَ الذّوقُ يُغني عنهما.

ولعلّ اتّصالَ قُدامةَ بِآثارِ أرسطو وتأثُّرَه بها هو الذي أفسد عليه الذّوقَ الفنّي، فقد صادفَتْ آراءُ المُعلِّمِ الأوّلِ هوًى في نفسِ قُدامةَ فاستعبدَتْه، حتّى صدَرَ عنها في كلامِه عَلَى النّقد العربيِّ والبلاغةِ العربيّة، واندفع وراءَها متحمِّسًا لها، حتّى لو دَخَلَ أرسطو بِمَنطِقه جُحْرَ ضَبٍّ مِن جُحور المناطقة الضّيِّقة لَدَخَلَ قُدامةُ بِبلاغة العربِ خَلْفَه.

أحبَّ قُدامةُ أن يأتيَ بِجَديدٍ، شأنُه شأنُ ابنِ المُعتزّ، وقليلونَ هم الذين كانوا في عَصْرِه يعرفون ما جاء به أرسطو، وأقلُّ مِنهم أولئك الذين فَهِموا بعض ما وصل إليهم مِن علم أرسطو. وكان قُدامةُ أحدَ هؤلاء الذين اطَّلعوا على المؤلَّفاتِ اليونانيّة، فراحَ يَعُبُّ مِنها ويَنفُثُ على الأدبِ العربيّ، غيرَ عابئ بِالفَرْقِ بينَ العقليّتَيْنِ المُنتِجتَيْنِ، «إنّه قرأ مِن غيرِ شكٍّ ما تُرجِم مِن كِتاب الخَطابة، وأدرك مِن غيرِ شكٍّ كتابَ الشّعْرِ في أوائلِ ظهورِ ترجمته، فاستأثر به وأخفاه في كمِّه، وأخذ يتطلَّع إليه مِن وقتٍ لِآخر ليضع قواعدَ جديدةً للشّعر العربيّ»[1].

ولو أراد قُدامةُ غيرَ السَّبْقِ وغير التّجديد وغيرَ الإدلالِ بنفسه، فما كان يمنعه إذن أن يأخذ عن ابنِ المُعتزّ؟

إنّه يَغُضّ النّظَرَ عن كثيرٍ مِمّا في بديع ابنِ المُعتزّ، ولا يذكرُه في كتابه استبدادًا مِنه بالموقف، وعدَمَ اعترافٍ مِنه به. وهو إنِ اضطُرَّ إلى ذِكْرِ شيءٍ مِمّا ذكرَه ابنُ المُعتزّ لَجأَ إلى مخالفته في التّسمية، كما في تسميته لِلطّباقِ بِالتّكافؤ،

١- بلاغة أرسطو ص١٤٨.

أو خالفَه في المدلول كما في «الالتفات»، بل إنّه يعتبر نفسَه السّبّاقَ إلى الجديد ويُنكر فَضْلَ ابنِ المُعتزّ.

«أراد قُدامةُ أن يُدلّ إدلالَ ابنِ المُعتزّ عَلَى النّقّاد، فكما قال الثّاني إنّ أحدًا لم يَسبقْني إلى البديع، ومعَ ذلك فالبابُ مفتوحٌ لِكُلّ مؤلِّفٍ يرى أن يَزيدَ في صنوفه بِما شاء، يقول الأوّلُ: «ومعَ ما قدّمتُه فإنّي لمّا كنتُ آخِذًا في استنباطِ معنًى لم يَسبِق إليه مَن يضعُ لِمعانيه وفنونِه المستنبَطة أسماءً تدلّ عليها، احتجتُ أن أضعَ لِما يظهر مِن ذلك أسماءً اخترعتُها، وقد فعلتُ ذلك، والأسماءُ لا منازَعةَ فيها، إذ كانتْ عَلاماتٍ، فإن قُنع بِما وضعتُه، وإلّا فليخترعْ لها كلُّ مَن أبى ما وضعتُه مِنها ما أحبَّ، فليس يُنازَع في ذلك»[1]. فهو أوّلًا يُنكر فضلَ ابنِ المُعتزّ عليه، لِما قال إنّ ما هو بصدده جديدٌ جِدّةً مطلَقة، ولم يضَعْ أحَدٌ قبلَه أسماءً لِموضوعاته، وثانيًا يُسمّي نفسَه مُخترِعًا لِأسماءٍ جديدة، لها مُسمَّياتُها في البلاغة والنّقد»[2].

والحقّ أنّ قُدامةَ سَبّاقٌ ولكنْ إلى كُتبِ اليونان، وجاء بِجَديدٍ ولكنْ بِرُوحٍ غيرِ عربيّة.

وأمّا طريقتُه فعلى العَكْسِ مِن طَريقةِ ابنِ المُعتزّ، إنّه لم ينظر إلى الواقعِ ويستنتج النّظريّات، ولم يستقرِ الأدبَ العربيّ صنيعَ ابن المُعتزّ، وإنّما أقام بِناءَه المنطقيّ وأرسى قواعدَه وحدَّد تعريفاتِه، ثمّ راحَ يبحَثُ عن الشّواهد

١- نقد الشّعر ص١٧.

٢- بلاغة أرسطو ص٢١٥.

الصّالحة لِمَلْءِ هذا البِناءِ ومُلاءَمةِ تلك القواعِد والتّعريفات، «إنّه يضَعُ قِطعةَ أثاثٍ هندسيّةَ التّركيبِ، ثمّ يأخذُ في مَلْءِ أدراجِها»[1].

ولا بدَّ مِن الإشارةِ إلى أمرٍ هامٍّ، وهو أنّ قُدامةَ لم يكن كابنِ المُعتزّ ينظرُ إلى البديع عَلَى أنّه بديع، وعَلَى أنّه محسِّنات، وإنّما بحثَ البديعَ وليس في كتابه اسمٌ له، إنّه تحدَّث عنه حديثَ النّاقد، لا حديثَ البلاغيّ، ودمجَه في النّقد ولم يُشِر إليه بوضوح.

وليس يفوتُنا ونحنُ نحلِّل موقفَ قُدامةَ مِن القضيّة البديعيّة، أن نذكرَ أنّه كان مِن أقوى المؤلِّفينَ شخصيّةً، وأكثرهم استقلالًا في الرّأي واعتدادًا بالنّفس. يظهر لنا هذا في غيرِ موقفٍ مِن مواقفه، فهو لم ينقل عن أرسطو نَقْلًا آليًّا، وإنّما كان يُعمِلُ عقلَه فيُغيِّر في بعض الأحكام، ويُجدِّد في البعض الآخَر، كما صنعَ بالانتقاداتِ الاثنَي عشرَ التي جمعَها أرسطو ليردّ عليها معَ الشّعراء، فأخذَها قُدامةُ وطبَّقها عَلَى الأدب العربيّ، ولاحَقَ بها الشّعراءَ منتقدًا ومحذِّرًا، وكما صنعَ في بحثِ التّشبيه، فكان فيه مجدِّدًا.

وتظهر لنا قوّةُ شخصيّته أيضًا في مخالفته لِمَن سبقَه بِوَضْعِ المصطلحات، مِمّا أثار عليه سُخْطَ النّقّاد بعدَه، إنّه يرى نفسَه أوّلَ مَن يضعُ في هذا العلم، ولِذلك فهو مضطرّ، كما صرَّح، إلى وضع مصطلحات يخترعها، ولكن هذا العذر لم يمنع الآمديَّ مِن أن يَردّ عليه في «الموازنة» فيقول: «إنّي لم أكن

١- النّقد المنهجي ص٥٠.

أحبُّ له أن يُخالفَ مَن قَبلَه كابنِ المُعتزّ وغيره، إذ قد سبقوه إليها»[1].

وآخِرُ ما يدلّ عَلَى قوّة شخصيّته واعتداده بنفسه، هذه اللّهجةُ الحازمة التي تتجلّى في الكتاب، وخاصّةً في مقدّمته والفصل الأوّل مِنه.

وأمّا مدى تعبُّده في محراب المنطق، فسنراه حينَ نناقشُ بعضَ آرائه التي أملاها عليه المنطقُ، فكانت هي ومنطقُها في وادٍ، والذّوق والجمال في وادٍ آخر.

والخلاصةُ أنّ قُدامةَ وضع كتابَه عَلَى أساس خطّة واضحة، ورأي صريح، وأنّه كان يعتمد التّفكيرَ الفلسفيّ والأسلوبَ المنطقيّ، وكان مؤمنًا بالنّقد إيمانًا مطلَقًا، ويتّجه به نحوَ العلميّة الثّابتة، وكان ذا نظْرةٍ إلى الفنّ تقومُ عَلَى تجريد الفنّ تجريدًا خالصًا مِمّا يشوبه عند بعض النّاس مِن تأثُّر بِالمنطق والأخلاق.

مُناقَشةُ ابنِ المُعتزّ:

هناك أربعةُ أمور أرى أن أقفَ عندَها لِمناقشتها:

الأمرُ الأوّل موقفُ ابنِ المُعتزّ مِن البديع، وهل كان منسجمًا معَ ما عُرف عنه مِن حُسْنِ الذّوقِ ورهافة الحسّ؟

اختلفت أهواءُ الأدباء والنّقّاد في تقدير البديع، فكان مِنهم العيّابون الذين يرون في البديع مصادَمةً لِلطّبع، ومرآةً لِلتّكلُّف والعنَت، وكان مِنهم الذين يرونه فنًّا سائغًا مقبولًا، وكان مِن هؤلاء مَن دعا إلى البديع وتطرَّف في دعوته.

أمّا ابنُ المُعتزّ فلم يكن موقفُه صَريحًا، ولا رأيه واضحًا، وإن كنّا نستطيع

١- الموازنة، تحقيق: أحمد صقر، ط٤، دار المعارف، ج١ ص٢٨٣.

أن نتبيَّن مِن خلالِ الكتاب أنّه يهتمّ بِالبديع عمَليًّا ونظَريًّا، فلقد أكثرَ مِنه في شعرِه وألَّف فيه كتابَه. ولكن هل يعني ذلك اندفاعَه أو تطرُّفه في تأييد البديع؟

إنّه يقول في مقدّمة كتابه: «إنّ حبيبَ بنَ أوس الطّائيّ، مِن بعْدِهم، شُغِفَ به حتّى غلَبَ عليه، وتفرّع فيه وأكثرَ مِنه، فأحسنَ في بعض ذلك وأساء في بعض، وتلك عُقْبَى الإفراطِ وثمَرةُ الإسراف، وإنّما كان يقول الشّاعرُ مِن هذا الفنّ البيتَ والبيتَين في القصيدة، وربّما قُرئت مِن شعر أحَدِهم قصائدُ مِن غير أن يوجدَ فيها بيتُ بديع، وكان يُستحسنُ ذلك مِنهم إذا أتى نادرًا ويزداد حظوة بينَ الكلام المُرسَل»[1].

وإذا تأمّلنا هذا القول وجَدْنا أنّ ابنَ المُعتزّ كان مِن المعتدلين الذين يرون في البديع جَمالًا ما دام قليلَ الورود في الكلام، فإذا كثُر فهو إساءة. وهذا لَعَمري موقفٌ يُمليه الذّوقُ ويقبلُه الحِسّ الجَماليّ، فلا إهمالَ للبديع ولا إسرافَ في تقصِّيه.

وليس مِن شكٍّ في أنّ كونَ ابنِ المُعتزّ نفسِه شاعرًا مطبوعًا هو الذي أملَى عليه أن يعتمد عَلَى الطّبع، وأن يكرهَ التّكلُّف، وغيرُ خافٍ أنّ الحسَنَ الجميلَ يزداد حُسنُه وجَمالُه إذا واتاه الطّبعُ والفِطْرة، وتذهب عنه طلاوته إذا فرضَتْه الصّنعةُ وجرَّه التّكلُّف.

والأمرُ الثّاني هو رأيه في نِسْبة البديع إلى القدماء، لِأنّه وُجد في أدبهم، وإثباتُ هذا الرّأي هو الغرضُ مِن تأليفِ الكتاب، كما ذكَر.

١- البديع ص١٦.

نعَمْ إنّ الأدبَ القديم اتّسع لضروبٍ مِن البديع عديدةٍ، وإنّ في القرآن الكريم والحديث الشّريف وأدب المتقدِّمين أنواعًا مِن البديع، ولكن كلّ هذا، عَلَى وجوده، هل يُسوِّغ لنا أن ننكرَ عَلَى مُسْلِمٍ وزُملائه ما أتَوا به مِن جديد؟

نحنُ لا ننكرُ وجودَ البديع عند القدماء، وفي آدابهم، ولكنْ لا يَسعُنا بِحالٍ مِن الأحوال أن نعترفَ لهم بوجودِ «المذهب البديعيّ» وظهورِه بينَهم. إنّهم عرفوا بعضَ مواطن الجَمالِ فجعلوها في كلامهم، وشتّانَ بينَ استعمالِ القدماءِ للبديع، وبينَ قِيامِ مذهبٍ بديعيّ عَلَى أيدي أبي تمّام وصَحْبه.

وإن أراد ابنُ المُعتزّ أن يُثبتَ ذلك للقدماء فهو مُبالِغ ولا شكَّ في تعصّبه.

وأمّا الأمرُ الثّالث فمتّصلٌ بترتيبه للكتاب. فنحن معَ إعجابنا بِابنِ المُعتزّ، وهو يُؤلِّف ويُرتِّب عَلَى غير مِثالٍ سابق، نَتساءلُ: عَلَى أيّ أساسٍ كان ترتيبُه للكتاب وتبويبه لفصوله؟

إنّه قسمَ الكتابَ قسمَين أساسيَّين، جمعَ في القسمِ الأوّل خمسةَ أنواعٍ هي عندَه كلُّ البديع، ويُمكننا أن نعتبرَ هذه الأنواعَ الخمسةَ ثلاثَ زُمَر هي: الاستعارةُ وهي فيما أرى أشدّ مِساسًا بالشّعر مِن الزّمرة الثّانية، التي هي: التّجنيسُ والطّباقُ ورَدّ العَجُز عَلَى الصّدر، ثمّ المذهبُ الكَلاميّ.

ولستُ أدري: هل كثْرةُ ورودِها في الشّعر أم جَمالُها هو الذي دَعاه إلى ترجيحِها عَلَى سائر محاسنِ الكلام واعتبارِها أساسًا في البديع؟

وعَلَى كلّ حالٍ، فهذه الفنونُ البديعيّة هي القسمُ الأوّل مِن الكتاب، وأمّا القسمُ الثّاني فهو ما يُطلِق عليه ابنُ المُعتزّ اسْمَ «محاسن الكلام».

والغريبُ هنا أنّ ابنَ المُعتزّ كان لا يذكرُ إلّا ما يروقُ الذّوقَ، ويستحسنه الحِسُّ اللّطيف، فلِمَ يذكرُ المذهَبَ الكلاميَّ، ويَعدُّه أحدَ أبواب البديع الخمسة، معَ أنّه نسَبه إلى التّكلُّف وتنصَّل مِنه، وألصقَه بِالجاحظ؟

وهَلّا كانت بعضُ أنواع المَحاسن التي ذكرَها، ونصَّ عَلَى أنّها ليسَتْ مِن البديع في رأيه، لِأنّ البديعَ قد اكتملَ وتمّ بِتَمام تلك الأنواعِ الخمسةِ الأولى. أقول هَلّا كانت بعضُ تلك المحاسن كالتّشبيه مَثَلًا أولَى بِالبديع مِن غيرها مِمّا عدَّه مِنه كالجِناس أو الطّباق؟ عَلَى أن نلاحظَ هنا أنّهم ما كانوا إذ ذاكَ يُفرِّقون بينَ بديعٍ وبَيان.

وأمّا الأمرُ الرّابعُ، والأخيرُ، فهو أنّنا نجدُ ابنَ المُعتزّ في كثيرٍ مِن المواضع يُطلقُ أحكامَه عَلَى بعض الأقوال أو العبارات دونَ أن يُعلِّل للحكم، أو يُبيِّن سببًا له، فيذكُرُ أنّ «هذا وأمثالَه مِن الاستعارة مِمّا عِيب مِن الشّعر والكلام»[1]، وأنّ هذا «مِن التّجنيسِ المَعيب في الكلام والشّعر»[2]، أو «مِن المَعيبِ في المُطابقة»[3]، أو يقول: «هو مِن عَجيبِ هذا الباب في الرّداءة»[4]، إلى غير ذلك مِن الأحكام التي وردت في كتابه، هكذا دونَ ذِكْرٍ لِسبب أو علّة.

وحبَّذا لو ذكرَ السّببَ ووضَّحَ العِلّة، إذن لكانَ لدينا اليومَ فيها بعضُ المقاييس، التي كان يُعوِّل عليها أصحابُ الذّوقِ في ذلك الزّمان، ويعتمدون

١- البديع ص٥٢.

٢- البديع ص٧١.

٣- البديع ص٩٠.

٤- البديع ص٩١.

عليها في إطلاقِ أحكامهم. وهذه الأسبابُ والتّعليلات بِدَورها تفسَحُ لنا المجالَ لِمعرفة أذواقِ القوم، ومدى إحساسِهم بِالجَمال ومواطنه، وعَلَى أيّ شيء يقوم هذا الإحساس.

مناقشةُ قُدامة:

أبرزُ ما يلفِتُ النّظرَ عندَ قُدامةَ أنّه لا ينظر إلى البلاغة نظرةً مستقلّة بها، وكأنّي به لا يعترفُ لِلبلاغة بِكِيانٍ مستقلّ بها، وإنّما يدمجُها في النّقد، وينظرُ إلى النّقد عَلَى أنّه مِن الممكن أن يصبحَ عِلْمًا يخضعُ لِلمنطق.

وهو حِينَ أدخلَ البلاغةَ في النّقد، وأخضع النّقدَ للمنطق، فاتَه أنّ البلاغةَ ما دامت متّصلةً بِالجَمال والذّوق فلا يُمكن أن نحدَّها بهذه الحدود الضَّيِّقة. وكذلك النّقدُ لن يخضعَ لِلقوانين الثّابتة ما دام عَلَى صلةٍ وثيقةٍ بِالبيئةِ والنّفس والذّوق. وإذا كان في إدخالِ بعض النّواحي البلاغيّة في النّقد شيء مِن الحِكمة، فليس معنَى ذلك أنّ البلاغةَ نفسَها هي الأساسُ النّقديّ الصّحيح في كلّ مجال.

ثمّ إنّ قُدامةَ يندفع أحيانًا تحتَ تأثيرِ الاتّجاه المنطقيّ، فإذا هو – وقد دمجَ البديعَ بِالنّقد – يصبح أشدَّ حَماسةً للبديع مِن البديعيِّين أنفسهم، إذ مَن مِنهم يجرؤ أن يزعمَ زَعْمَ قُدامةَ بِأنّ التّرصيعَ شرطٌ لازمٌ في الشّعر لِيكونَ الوَزْن جيِّدًا؟

نحنُ لا ننكرُ عَلَى قُدامةَ نهجَه العقليّ، ولا ننكر فضلَه عَلَى النّقد، إذ «نقَلَه مِن الذّاتيّةِ المضطربةِ بِالموضوعيّة إلى الموضوعيّة البَحْتة»[1]، ولكنّنا

١- بلاغة أرسطو ص٢٢٤.

ننكرُ عليه أن يَجرَّ البلاغةَ العربيّة، ليُكبِّلَها بقيود منطقيّة صلبة وحدودٍ قياسيّة.

وغيرُ خافٍ أنّ هذا الاتّجاهَ نحوَ المنطق كان بتأثير الثّقافة اليونانيّة، التي كان قُدامةُ هَمْزةَ الوَصْل بينَها وبينَ البلاغة العربيّة، أو كان كُوّةً تسرَّبت مِنها الثّقافةُ اليونانيّةُ إلى بلاغة العرب. ولَيتَ الذين وضعوا لِلبلاغة اليونانيّة قواعدَها كانوا بلاغيّينَ أو ذَوّاقينَ، إذن لَكانَ في عمَلهم نصيبٌ لِلذّوق الجَماليّ، ولكنّهم كانوا فلاسفةً ومَناطقةً صاغُوا البلاغةَ بِأسلوبهم وبعقليّتهم، فتابعَهم قُدامةُ واقتفَى آثارَهم.

وأمرٌ آخَرُ يَقفُنا عندَ قُدامةَ، وهو نظْرتُه إلى الشّعر عَلَى أنّه صِناعة كالنّجارة والصّياغة، وعَقْدُه المُوازنةَ بينَهما، فهذه المُوازناتُ بينَ «الصّناعتَين» توحي له بكثيرٍ مِن أوجه الشّبَه التي تسوقه إليها منطقيّتُه، فتؤدِّي به إلى الانحرافِ عن الصّواب.

ففي الصّناعةِ مثَلًا لا بأسَ أن ننظرَ الأجزاءَ كلًّا مِنها عَلَى حِدة، وأنتَ مثَلًا قد يُعجبكَ نوعُ الخشَب في بابٍ مِن الأبواب وتسوؤك رَداءةُ الصّنعة فيه. وأمّا بيتُ الشّعر فليس لَك أن تنظرَ إلى ألفاظِه فإذا أعجبتك كان جيِّدًا! وهذا ما يريدُه قُدامةُ، إنّه ينعَتُ اللّفظَ بِنعوت تحقِّق فيه الجودةَ في رأيه، ثمّ يأتيك بِشَواهدَ لا يتوخَّى فيها ولا يهمّه أن يتوخَّى فيها غيرَ تحقيقها لِنعوت اللّفظ، فإذا هي استوفَتْها كانت جيّدةً، دونَ النّظَر فيها إلى معنًى أو وَقْع «إنّها جيّدةٌ وإن خلَتْ مِن سائر النّعوت للشّعر»[1]. أي إنّه لا ينظرُ إلى البيت بِاعتباره وحْدةً متكاملة، وإنّما ينظرُ إليه عَلَى أنّه أجزاءٌ مفكَّكة!

١- نقد الشّعر ص٢١.

وهذا بِدُونِ شكّ صادرٌ عنه بِتأثيرِ المنطق، الذي يقرِّر وَفْقَه أنّ اللّفظَ يبلغ غايةَ الجودة إذا استوفَى شروطًا معيَّنة، وما دام اللّفظُ في بيتٍ مِن أبيات الشّعر قد استوفاها فهو بيتٌ جيّد بالغٌ غايةَ الجودة، وكأنّ بيتَ الشّعر ألفاظٌ ليس في حِسابِ النّاقِدِ سِواها!

ويَلفتُ نظرَنا أيضًا حديثُ قُدامةَ عن الوَزْن والقوافي، وحُكْمُه بِأنْ لا ضَرورةَ لهما، فهو يقول: «وعِلْما الوَزْنِ والقوافي، وإن خَصّا الشّعرَ وحْدَه، فليست الضّرورةُ داعِيةً إليهما، لِسهولةِ وُجودِهما في طِباع أكثَرِ النّاس مِن غير تعلُّم، ومِمّا يدلّ عَلَى ذلك أنّ جميعَ الشّعرِ الجيّد المستشهَد به إنّما هو لِمَن كان قبْلَ واضعي الكُتب في العَروض والقوافي. ولو كانت الضّرورةُ إلى ذلك داعيةً لَكانَ جميعُ هذا الشّعر فاسدًا أو أكثره، ثمّ ما نرى أيضًا مِن استغناءِ النّاس عن هذا العِلْم فيما بعدَ واضِعيه إلى هذا الوقت، فإنّ مَن يعلمُه ومَن لا يعلمُه ليس يعوِّل في شعرٍ إذا أراد قولَه إلّا عَلَى ذَوقه دونَ الرّجوع إليه، فلا يتوكّد عندَ الذي يعلمُه صِحّةُ ذَوق ما تزاحفَ مِنه بِأن يعرِضَه عليه، فكان هذا العِلْمُ مِمّا يُقال فيه: إنّ الجهْلَ به غيرُ ضائر، وما كانَتْ هذه حاله فليست تدعو إليه ضرورة»[1].

وقُدامةُ يقول هذا القولَ في مَعْرِض حديثه عن أنّ بعضَ العُلومِ ألزَمُ للشّعر مِن غيرِها، وهو كلامٌ يبدو أنّ الحقَّ جانَبَه فيه، فقد نجدُ في صِناعةٍ مِن الصّناعات أنّ بعضَ العناصرِ ألصَقُ فيها مِن غيرها، ولكنّ ذلك لا يعني أن

١- نقد الشّعر ص٩-١٠.

تحطَّ مِن قَدْرِ غيرِك وقَدْرِ عُلومِه مِن أجل أن تعلوَ بِعلمك، وليسَ يليقُ بِالمؤلِّف لِيُظهرَ قيمةَ عمَله أن يزدريَ عملَ غيره، أو يُنكرَ ضرورةَ عِلمه، فقُدامةُ يجعَلُ الوَزْنَ والقوافيَ مِن أركانِ الشّعر، ويضعُهما في تعريفه حدَّين أصليَّين، ويتحدَّث في كتابه عن نعوتهما وعيوبهما، مِمّا يدلّ عَلَى أثَرِهما في تقديرِ الشّعر. فكيفَ يدَّعي أنّه لا ضرورةَ داعية لهما، وأنّه يتساوى بِهما العلمُ والجَهْل؟

وإذا كان صَحيحًا أنّ الذّوقَ يُغني عنهما، فهل نفترضُ وجودَ الذّوق عندَ جميع النّاس، لِننكر ضرورةَ التّأليف فيهما؟ وهل نتركُ تحديدَهما العِلْميَّ ونتركُ النّاسَ يخبِّطون فيهما بِأذواقهم؟ ثمّ كيفَ يقول الشّعرَ أو ينقدُه مَن لا يهديه ذوقُه؟ والغريبُ في الأمْرِ أن تصدرَ هذه النّزعةُ عن رجلٍ يتّجه فيما يعتمد أصلًا عَلَى الذّوقِ، إلى الموضوعيّةِ وعِلْم المَنطق.

وما دُمْنا بِصَددِ الحديث عن بعض العناصر التي احتواها تعريفُ قُدامةَ للشّعر، فيجدرُ بِنا أن نشيرَ إلى أنّ ذلك التّعريفَ أهملَ ناحيةً هامّة، هي النّاحيةُ النّفسيّةُ، التي يُعدُّ الشّعرُ تعبيرًا عنها، أو صدًى لِعالَمها.

ولنتساءَل أخيرًا: ألم يكن الأَولَى بِقُدامةَ أن يُشير إلى ابنِ المُعتزّ وكِتابه؟ نعَمْ إنّ له كلَّ الحقّ في مخالفته، بل قد تكونُ مخالفتُه له في بعض الأمور حسَنةً، كتَسْميته لِلطّباق بِالتّكافؤ، ولكنْ لا يَحْسُن به عَلَى كلّ حالٍ أن يُهملَه ويُغضي عن ذِكْره.

عَلَى أنّنا إذا كنّا ننتقدُ قُدامةَ ونذكرُ ما يليقُ به وما لا يليق، فليس يَليقُ بنا في حالٍ مِن الأحوالِ أن نقفَ عَلَى العيوب دُونَ المَحاسن. ولئن كنّا نأخذُ

عليه بعضَ الأمور، مِن حَقّه علَينا أن نذكرَ له بِلِسانِ الإعجابِ والتّقديرِ ما جاء به مِن جديدٍ مفيد.

فمِمّا يلفتُ النّظرَ عندَ قُدامةَ هذا التّفريقُ الدّقيقُ بينَ المُبالغةِ في حقيقة الشّيء وذاته، وبينَ الغُلوّ في صِفاتِ الشّيء ونُعوته، وهو إنّما حبَّذَ الثّانيةَ لِأنّها ليسَتْ كالأولى في إخراجِها الشّيءَ مِن حَقيقته وواقعه، واعترَض عَلَى النّوع الأوّل مِن المُبالغة لِأنّه مُخِلٌّ بالواقع، فقال وهو يتحدَّث عن قول أبي نُواس:

يـــا أمـــينَ الله عِـــشْ أبَـــدًا دُمْ عَلَـــى الأيّـــامِ والـــزَّمَنِ

«فليسَ يخلو هذا الشّاعرُ مِن أن يكون تفاءلَ لِهذا الممدوح بقوله: عِشْ أبدًا، أو دعا له، وكِلا الأمرَيْنِ، مِمّا لا يجوزُ ومُستقبَح. ولعلّ معترضًا أن يعترض عَلَى هذا القول مِنّا في هذا الموضع فيقول: إنّه مُناقَضةٌ لِما استجزناه ورأيناه صَوابًا في صدر هذا الكتاب مِن الغلوّ، ويجعل قولَ أبي نُواس هذا غُلوًّا، فيلزمنا تجويزه، كما فصَّلنا تجويز الغلو.

ونحنُ نقول: إنّ هذا وما أشبهَه ليس غُلوًّا ولا إفراطًا، بل خروجًا عن حَدّ الغُلوّ الذي يجوزُ أن يقع، إلى حدِّ الممتنع الذي لا يجوز أن يقع، لِأنّ الغُلوّ إنّما هو تجاوزٌ في نعتِ ما لِلشّيء أن يكون عليه، وليس خارجًا عن طِباعه إلى ما لا يجوز أن يقع له»[1].

وقال في موضعٍ آخَر: «وقد وصفَ شعراءُ مُصيبونَ متقدّمون قومًا بالإفراط في هذه الفضائل، حتّى زال الوصفُ إلى الطّرَفِ المذموم، وليس

١- نقد الشّعر ص٢٠٨.

ذلك مِنهم إلّا كما قدّمْنا القولَ فيه، في باب الغُلوّ في الشّعر، مِن أنّ الذي يُراد به إنّما هو المُبالغةُ والتّمثيلُ، لا حقيقةُ الشّيء»[1].

فقُدامةُ إذن محبِّذ لِلْغُلوّ جريء في دعوته، وإن أخذ هذا عن أرسطو فإنّ تمييزَه الدّقيق بينَ المُبالغة في حقيقةِ الشّيء ذاتِها وبينَ الغُلوّ في صفة مِن صفاته لَفتةٌ ذكيّةٌ يجب أن تُسَجَّل له.

وهذا التّمييزُ يدلّ عَلَى نزعةٍ واقعيّة عندَ قُدامةَ، فهو إن أراد لِلشّاعر أن يَغلُوَ في وَصْفه لِلشّيء فليس يريدُ له أن يخرج بِالشّيء عن حقيقته وواقعه، وليست هذه النّزعةُ بِغَريبة عنه، بل إنّها تظهر أيضًا في باب نَعْت الوصف، حينَ يرى أنّ الوصفَ «إنّما هو ذِكرُ الشّيء كما هو فيه مِن الأحوال والهيئات، وإنّ أحسنَ الشّعراء مَن أتى بِأكثَرِ صِفاتِ الموصوف وأظهرها»[2].

وقد كان قُدامةُ ذَكيًّا وإنسانيًّا نَبيلًا وعادلًا، حِينَ شذَّ عن أرسطو فيما يجبُ أن يُمدَح به الإنسان، فبينما جمَعَ أرسطو الصّفاتِ النّفسيّةَ إلى الجَمالِ الجِسْميّ نجدُ قُدامةَ يقصر المديحَ عَلَى السّجايا النّفسيّة، وهي عندَه «العقلُ والعِفّةُ والعدْلُ والشّجاعة» ومشتقّاتها وهي عندَه كثيرة، وحديثُه عنها فلسفيٌّ أخلاقيّ. فنظْرتُه هذه إنسانيّة عادلة حبَّذا لو أخذ بها النّقّادُ مِن بعْدِه إذن لَكان لدينا شعرٌ خالٍ مِن النّفاق، نفاق الشّعراء عَلَى أبواب المُلوك والأغنياء في سَبيلِ المَناصِبِ والأُعطيات، بل لتغيير تقديرِ المجتمع لِلرّجال بِتغيير هذه

١- نقد الشّعر ص٦٢.

٢- نقد الشّعر ص١١٨.

النّظرة إليهم.

ومِمّا يَجبُ أن نذكرَه لِقُدامةَ بِلسان التّقدير ما جاءنا به مِن تجديدٍ في بحثِ التّشبيه، وذلك أنّه أتى عَلَى ما يُستحسَنُ في التّشبيه فذكَرَ أنّه قد «يقعُ في التّشبيهِ تصرّفٌ إلى وجوهٍ تُستحسَن، فمِنها: أن تُجمعَ تشبيهاتٌ كثيرة في بيتٍ واحد وألفاظ يسيرة... ومِنها: أن يُشبّه شيء بِأشياءَ في بيتٍ أو لفظٍ قصير... ومِنها: أن يُشبّه شيء في تصرّف أحواله بِأشياءَ تُشبهه في تلك الأحوال...

ومِن أبواب التّصرّف في التّشبيه أن يكون الشّعراءُ قد لزموا طريقةً واحدةً في تشبيهِ شيء بشيء، فيأتي الشّاعرُ مِن تشبيهه بِغير الطّريقِ التي أخذَ فيها عامّةُ الشّعراء... وربّما كان الشّعراء يأخذون في تشبيه شيء بِشيء، والشّبَهُ بينَ هذَين الشّيئين مِن جهةٍ ما، فيأتي شاعرٌ آخَر بِتشبيه مِن جهةٍ أخرى، فيكون ذلك تصرّفًا أيضًا»[1].

فبيَّن أنّه يستحسنُ أن يجتمعَ في البيت أكثرُ مِن تشبيهٍ واحد، أو أن يُشبَّه الشّيء بأشياءَ كثيرة، أو أن يُشبَّه وهو في أحوالٍ مختلفة.

وكان قُدامةُ يدعو إلى التّجديد حِين ذكرَ أنّه يستحسن أن يكون التّشبيهُ جديدًا. وهذه الجِدّة إمّا أن تأتي مِن مشبَّه به جديد، أو مِن وجه شَبَهٍ جديد. وهذا المَيلُ الواضح إلى التّجديد يُسجَّل له في ذلك العصر الذي وُجد فيه.

عَلَى أنّه لا يسعُنا، ونحن في صدَد الحديث عن التّشبيه، إلّا أن نتساءل: ما بالُ قُدامةَ يجعل التّشبيهَ معنًى مِن معاني الشّعر، أي غرضًا مِن أغراضه؟

١- نقد الشّعر ص١١٢ وما بعدها.

نعم لقد تحدَّث النّقّادُ والبلاغيّون عن التّشبيه، ولكن عَلَى أنّه وسيلةٌ لِلتّعبير، وأداةٌ للتّوضيح، أمّا أنّه أمرٌ يُوضع معَ المديح والهجاء والرّثاء والوصف فأمرٌ غريبٌ حقًّا، وأغربُ مِنه أن يصدرَ عن قُدامةَ نفسِه وهو المُبوِّب المنطقيّ.

ومِمّا يُعجبنا أخيرًا هذا الموقفُ الحازمُ الذي وقفَه قُدامةُ في كتابه مِن الضّرورات الشّعريّة، إنّه لم يذكر الضّروراتِ ولم يعترف بها، وإذا ذكرَ بعضَها فإنّما يذكرُه عَلَى أنّه مِن «عُيوب الشّعر».

فعندَه مثَلًا أنّ «التّثليمَ» عيبٌ في الشّعر، وهو عندَ غيره مِن النّقّاد يسمَّى «ضَرورة الحذْف»، وعندَه أنّ «التّذنيبَ» أيضًا عيبٌ في الشّعر، وهو عندَ غيره يُسمَّى «ضَرورة الزّيادة»، وكذلك يعدّ بعضُ النّقّاد «الحَشْو» ضَرورةً لِلْوزن، عَلَى حين يُسمِّيه قُدامةُ عيبًا يربأ بِالشّعر عن أن يتّصف به.

وهذا يدلّنا عَلَى حَبّ قُدامةَ لِلفن، وعَلَى أنّه يريده خالصًا مِن كلّ شائبة تَعيبه. وهو الموقفُ المعقول لِمَن أراد تجريدَ الفَنّ مِمّا لحقَه عَلَى أيدي المتطفّلين مِن الشّوائب والعيوب. وإنّه ليُذكِّرنا بِالنّاقد الفرنسيّ تيودور دو بنفيل الذي حِينَ وصلَ إلى بحثِ الضّرورات الشّعريّة ترك الصّحيفةَ بيضاءَ، ومضى إلى مبحثٍ آخَر.

وليس هذا الموقفُ بِغريبٍ عن قُدامةَ، فهو معروفٌ بتقديسه لِلفنّ وانتصاره له، ولو عارضَه المنطقُ وقاومته الأخلاق.

الموازنةُ بينَ ابن المُعتزّ وقُدامة

نستطيعُ مِمّا سبقَ أن نحكمَ بِأنّ بحثَ قُدامةَ في «نقد الشّعر» كان أعمَّ وأشملَ مِن بحثِ ابن المُعتزّ في كتاب «البديع»، ويبدو هذا أمرًا طبيعيًّا ما دام قُدامةُ لم يقصُرْ بحثَه عَلَى البديع، وإنّما كانت بعضُ أنواع البديع جزءًا مِمّا تعرّض له في كتابه.

والمُهمّ أنّ هناك دائرة جال كلٌّ مِن ابنِ المُعتزّ وقُدامةَ في نطاقها، وهي دائرةُ البحوث البديعيّة. فهل هناك صِلةٌ بينَ ما أوردَه قُدامةُ وبينَ ما جاء به ابنُ المُعتزّ؟ وما هي هذه الصّلةُ «البديعيّة» بينَهما؟

يجدرُ بِنا أن نشيرَ قبلَ أن نبيِّن أمرَ هذه الصّلة إلى أنّها صلةٌ ذات أهمّيّة خاصّة، إذ إنّها - إذا ثبتت - تدلّ عَلَى أنّ قُدامةَ لم يكن يغرِفُ مِن مَعين الثّقافة اليونانيّة فقط، وإنّما كان يَرِد أيضًا بعضَ المصادر العربيّة الصّحيحة، ولِأنّها - ثبتت أم لم تثبت - تصوِّر لنا بعضَ مراحِلِ نشوء البلاغة حينَ كانت تحبو في أوّل تاريخها.

ربّما كانت الموازنةُ بين الكتابَين مِن أفضل الوسائل لِكَشْفِ الصّلة بينَهما، ولذلك سنحاول أن نوازنَ بينَ هذَين المؤلَّفين في نطاق البديع المشترك بينَهما. والموازنةُ إنّما تشملُ الطّريقةَ والأسلوبَ والمادّة العلميّة.

أمّا الطّريقةُ والأسلوبُ فقد ناقشنا كلًّا مِنهما، وعرَفْنا أنّ الفرقَ بينَ

المؤلِّفين هو الفرقُ بينَ الأديبِ المتذوِّق يخوض رياضَ الأدب ورائدُه الحِسُّ بِالجَمال، ومقياسُه الذّوقُ السّليم، لِيخرجَ مِن وراء ذلك بِقواعد نظريّةٍ تنظِّم هذه الشّواهد، وبينَ المَنطقيّ المتفلسف يُوغِل في هياكل المنطق ورائدُه العقلُ، لِيحصلَ مِن ذلك عَلَى قواعد ونظريّات، ثمّ يُحاول أن يفتِّش عن الشّواهد الملائمة لِإثبات تلك النّظريّات. هذا هو الفرقُ بينَ ابنِ المُعتزّ الأديب وبينَ قُدامةَ بن جعفر المنطقيّ.

عَلَى أنّنا الآنَ نريدُ أن نوازنَ بينَ الكتابَين في المادّةِ العلميّة وفي البديع، الذي رأينا أنّه الدّائرةُ المشتركة بينَهما، وأنّ كتابَ ابن المُعتزّ كلّه يدور عليه، عَلَى حين أنّه يُؤلِّف جزءًا مِن كتاب قُدامة.

لقد أصبحَ أمْرُ اعتمادِ قُدامةَ عَلَى آثارِ أرسطو أمرًا مقرَّرًا معروفًا، وقد عقدَ الدّكتور سلامة فصلًا وازنَ فيه بينَ أرسطو وقُدامةَ وبيّنَ الصّلة بينَهما، وأثبتَها في بعض الأبحاثِ كالتّناقضِ والعاطفة والأخلاق، وغير ذلك.

عَلَى أنّ هذا لا يعني عدَمَ أصالة قُدامةَ أو عدَمَ ابتكاره، فليس صَحيحًا أن نزعمَ أنّه كان آلةً يَنقُلُ، وإنّما الصّحيحُ أنّه أخذَ ما أخذَ، فأعملَ فيه فِكرَه وذوقَه، فأبقَى بعضَه، وغيّرَ في بعضه، وزاد الكثير.

والذي يهمُّنا في مجالِ هذه الموازنة هو ما تواردَ عليه ابنُ المُعتزّ وقُدامةُ، إذ إن كانت بينَهما صِلةٌ فأحرِ بها أن تظهرَ فيما اتّفقا عَلَى ذِكره، سواء كان الاتّفاقُ بينَهما في المصطلح ومدلوله، أو اتّفقتِ المصطلحاتُ واختلفت المدلولات، أو بالعكس.

وهذه الفنونُ التي تواردا عَلَى ذِكْرها هي «التّجنيسُ والمطابقةُ والالتفاتُ والإفراطُ في الصّفة والكِناية».

أوّلًا- التّجنيس:

قال ابنُ المُعتزّ: «وهو أن تجيء الكلمةُ تُجانِسُ أخرى في بيتِ شعرٍ وكلام. ومُجانَستُها لها أن تشبهها في تأليف حروفها، عَلَى السّبيل الذي ألَّف الأصمعيُّ كتابَ الأجناس عليها، فمِنه ما تكونُ الكلمةُ تُجانِسُ أخرى في تأليفِ حُروفها ومعناها، ويشتقّ مِنها، مثل قول الشّاعر:

يـومٌ خَلَجتَ عَلَـى الخَلِـيجِ نُفُوسَـهُم

أو يكونُ تجانسها في تأليفِ الحُروف دونَ المعنَى مثل قول الشّاعر:

... إنَّ لَـومَ العاشِـقِ اللُّـومُ»[1]

وقال قُدامةُ متحدِّثًا عن المُطابِق والمُجانس: «ومعناهما أن تكون في الشّعر معانٍ متغايرة قد اشتركت في لفظة واحدة بِعينها، مثل قول زِياد الأعجَم:

ونُبِّئْتُهُم يَستنصِرُونَ بِكاهِلٍ ولِلُّؤمِ فِيهِم كاهِلٌ وسَنامُ

وأمّا المُجانِسُ فأن تكون المعاني اشتراكها في ألفاظ متجانسة عَلَى جهة الاشتقاق، مثل قول زُهَير:

١- البديع ص٥٥. والبيتُ الأوّل لِإسحاق بن حسّان الخريمي، وتمامه:

يَومٌ خلجتَ عَلَى الخَليج نُفوسَهُم غضبًا وَأَنتَ بِمِثْلِها مُستامُ

والبيتُ الثّاني لِمُسلم بن الوليد، وتمامه:

يا صاحِ إنَّ أخاكَ الصَّبَّ مَهمُومُ فارفقْ بِه إنَّ لَومَ العاشِقِ اللَّومُ

كـأنَّ عَينِي وقَـد سـالَ السَّـلِيلُ بِهـم وعَبـرةٌ مـا هُـمُ لـو أنَّهُـم أمَـمُ»[1]

فابنُ المُعتزّ إذن يرى الجِناسَ أعمَّ وأشملَ مِمّا يراه قُدامةُ، وعندَه أنّ الجِناس قد يقع مِن تأليف الحروف والمعاني، أو عَلَى سبيل الاشتقاق، وقد يكون في اتّفاقِ الألفاظ وتغايُر المعاني. وأمّا قُدامةُ فأكثَرُ تحديدًا لِلْجِناس، وأكثَرُ حِرصًا عَلَى التّفريق بينَ الأنواع، إن وقعت بينَها فروقٌ، فهو يُسمِّي الاتّفاقَ التّامّ في اللّفظ بينَ الكلمتَين معَ تغايرهما في المعنى طِباقًا، وهو ما قال عنه ابنُ المُعتزّ: جِناسٌ تَجانُسُه في تأليفِ الحروف دُونَ المعنى.

ويُسمِّي قُدامةُ ما كان تَجانُسُه مِن جهة الاشتقاق مُجانِسًا. والفرقُ بينَهما إذن أنّ ابنَ المُعتزّ يكتفي بِتسميةٍ واحدة لِأكثرَ مِن نوعٍ واحد، عَلَى حين يجعل قُدامةُ لِلفرق بينَ النّوعَين اعتبارًا في التّسمية، فيُطلق عَلَى كلّ نوعٍ اسمًا خاصًّا به. وهذه الرّغبةُ الشّديدة في تحديدِ المعاني وتقييدِ كلّ نوع بمصطلح خاصّ رغبةٌ تنسجم معَ الرّوح المنطقيّ الذي كان قُدامةُ مُشبَعًا به.

وأمّا إطلاقُ قُدامةَ لِكلمة «الطِّباق» بِالذّات عَلَى هذا النّوع مِن الجِناس التّامّ، وهي الكلمةُ التي أطلقَها ابنُ المُعتزّ عَلَى «التّضادّ» المعنويّ، فسنعود إليه بعد بحثِ المطابقة بينَهما، وعندَ بحثِ ما اتُّهم به قُدامةُ مِن الخَلْط بينَ المصطلحات.

ثانيًا- المُطابقةُ:

قال ابنُ المُعتزّ: «قال الخليلُ رحمَه الله: يُقال طابقتُ بينَ الشّيئَين إذا

١- نقد الشّعر ص١٦١-١٦٢.

جمعتَهما عَلَى حَذْوٍ واحِد. وكذلك قال أبو سَعيد. فالقائلُ لِصاحبِه: أتيناكَ لِتسلكَ بِنا سبيلَ التّوسّع فأدخلْتَنا في ضِيقِ الضّمان، قد طابقَ بين السَّعةِ والضّيق في هذا الخِطاب»[1].

وقال قُدامةُ: «ومِن نُعوتِ المعاني التّكافُؤ. وهو أن يصفَ الشّاعرُ شيئًا أو يذمّه ويتكلّم فيه بِمعنًى ما، أيّ معنًى كان، فيأتي بمعنيَين متكافِئين، والذي أريدُ بِقولي: متكافئين، في هذا الموضع: مُتقاوِمانِ، إمّا مِن جهةِ المُضادّةِ والسّلْبِ والإيجاب، أو غيرها مِن أقسام التّقابل، مثل قول أبي الشّغب العبسيّ:

حُلْوُ الشّمائِل، وهو مُرٌّ باسِلٌ ... يَحمِي الذِّمارَ صَبِيحةَ الإرهاقِ

فقوله: حُلْو ومُرّ: تكافؤ»[2].

وهنا نَجدُ اختلافًا في التّسميةِ واتّفاقًا في المدلول، فكِلاهما يعني بِمُصطلحه «التّضادَّ المعنويّ» بينَ كلمتَين. والبلاغيّون إنّما أخذوا بِتسمية ابنِ المُعتزّ، ولم يأخذ أحدٌ مِنهم بِالتّكافُؤ. وكم كنّا نودُّ لو أنّ قُدامةَ، وهو الذي يرى المتطابقَين متماثلَين، أي متجانسَين، ويرى أنّ التّكافُؤ هو التّعادلُ، كم كنّا نودّ لو أنّه تعرَّض لِحديثِ ابنِ المُعتزّ، وناقش مصطلحَه، إلّا أنّه لم يفعل، واكتفى بِأن غيَّر التّسمية، واستعمل تسميةَ ابنِ المُعتزّ التي هي «الطّباق» لنوعٍ آخر مِن البديع، كما رأينا في بحث الجِناس، السّابق.

ولكن هل يعني ذلك أنّ قُدامةَ أساء استعمالَ المصطلحات وخلَط بينَها؟

١- البديع ص٧٤.

٢- نقد الشّعر ص١٤١.

يقول الدّكتور إبراهيم سلامة: «مِن أنواع المعاني وأجناسِها عندَ قُدامةَ ما سَمّاه صِحّةَ المقابَلة، وهو مصطلح لم يعرفه ابنُ المُعتزّ، بل هو مِن مخترَعات صاحب نقد الشّعر، وهو لا ينحصر في المعاني والألفاظ التي يجمعها التّوفيق، وإنّما يشمل المعانيَ والألفاظَ التي تفرِّقها المخالَفة، أي أنّ هذه المقابلةَ تشمل في نظَرِ قُدامةَ «المُطابقة»، بِدَليل الأمثلة التي أوردَها، ومعظَمُها في ناحية المخالَفة أكثر مِنها في ناحية التّوفيق:

تَقاصَرْنَ واحلَولَينَ لِي ثمَّ إنّهُ أتَتْ بَعْدُ أيّامٌ طِوالٌ أمَرَّتِ

وإذا حَديثٌ ساءَني لم أكتَئِبْ وإذا حَدِيثٌ سَرَّني لَم آشَرِ

عَلَى أنّ قُدامةَ لم يُهمل بعدَ ذلك المطابَقةَ اكتفاءً بما ذكرَه مِن المقابَلة وأمثلتها، التي تتوجَّه إلى المطابقة أكثر مِمّا تتوجَّه إلى المقابَلة. فقد عقَدَ بعدَ ذلك فصلًا لِائتلافِ اللّفظ والمعنى، ذكر فيه المُطابِق والمُجانِس، وأساسُ هذَين: الاشتراكُ في المطابَقة، والاشتقاقُ في المجانَسة، وهو يُمثِّل لِلْمطابِق بقول زِياد الأعجَم:

ونُبِّئتُهُم يَستنصِرُونَ بِكاهِلٍ ولِلُّؤمِ فِيهِم كاهِلٌ وسَنامُ

وهو عندَ ابن المُعتزّ تمثيلٌ لِلجِناس لا لِلْمطابقة؟

ويُمثِّل لِلجناس بقول زهير:

كأنَّ عَينِي وقَد سالَ السَّلِيلُ بِهِم وجِيرةٌ ما هُمُ لو أنَّهُم أمَمُ

فيُوافقُ ابنَ المُعتزّ في معنى المجانَسة وتسميتها.

فقُدامةُ يخلط أوّلًا بين المقابَلة والطِّباق، ثمّ يخلط ثانيًا بينَ الأخير وبينَ المُجانَسة...»[1].

وبعدَ أن يقرِّر الدّكتور سلامة ما سبقَ، يحاولُ أن يُفسِّر هذا الخلطَ عندَ قُدامةَ بالرّجوع إلى ما ذكرَه أرسطو حول الموضوع فيقول: «أمّا السّرُّ في الخلطِ بينَ الطّباق والمقابَلة مِن ناحية، وبين المُطابِق والمُجانِس مِن ناحية أخرى، فما نحسَبُ إلّا أنّ قُدامةَ قد وقعَ فيه بعدَ قراءته لِما كتبه أرسطو في كتابه «الخَطابة»، فقد جاء في الفصل الثّاني مِن الكتاب الثّالث ما نصُّه: ويجب أن نتحدَّث أيضًا عن الصّفات والمَجازات (الاستعارات) الملائِمة، ومصدرُ هذه الملاءَمة هي المشابَهةُ، فإذا فُقِدَت المُشابَهةُ فُقِدت الملاءَمة، ما دامت المتناقضاتُ هي التي تتناسب أكثرَ مِن غيرها مع المقابَلة.

فأنتَ ترى أنّ هذا النّصّ يجمَعُ بينَ المشابَهة والمقابَلة والتَّضادّ، أي أنّه يجمع بينَ الطّباق والمقابَلة ويعدُّهما معًا مِن الملاءَمة، أي يجمعُهما الفصلُ الذي ذكرَه قُدامةُ تحتَ عنوان: ائتلاف اللّفظ والمعنى.

وكذلك جمعَ أرسطو بين الطّباقِ والجِناس أو بينَ المُطابِق والمُجانِس في فصْلٍ واحد، إذا كان فيهما ما يجعل العبارةَ بارزةً ممثِّلة لِموضوعها»[2].

وفي هذا القول اتّهامٌ لِقُدامةَ بِما يلي:

١- بِالخَلْط بينَ المقابَلة والطِّباق.

١- بلاغة أرسطو ص٢١٩.

٢- بلاغة أرسطو ص٢٢١.

٢- بِالخَلْط بينَ الطّباق والجِناس.

٣- بِعدَمِ الفَهم لِما كتبه أرسطو.

وسنتكلّم عَلَى كلٍّ مِن هذه الاتّهامات عَلَى حِدة.

١- الخَلْطُ بينَ المقابَلة والطِّباق:

ذكرَ الدّكتور سلامة: «المقابَلةُ في نظَرِ قُدامةَ تشمل المطابَقة، بِدليل الأمثلة التي أوردَها، ومعظَمُها في ناحية المُخالَفة أكثر مِنها في ناحية التّوفيق. ثمّ يذكر البيتَين: تقاصَرنَ واحلَولَينَ...»[١].

والحقّ أنّ قُدامةَ حينَ تحدَّث عن المقابَلة لم يتعرَّض لِلطِّباق (أي التّكافُؤ)، وإنّما تحدَّث عن المقابَلة نفسِها، وأتى بهذَين البَيتَين وغيرهما أمثلةً عليها، وهو في ذلك مُصيب، ففي كلٍّ مِن هذَين البيتَين مِثالٌ لِلْمقابَلة لا لِلطِّباق، لِأنّ المقابَلةَ هي أن تأتي بمعنيَين غير متضادَّين أو أكثر، ثمّ تأتي بِما يُضادّ هذه المعاني عَلَى التّرتيب، فهي نوعٌ مِن التّطابق المتداخل، ولكنّها ليست التّطابقَ ذاته عَلَى كلّ حال.

جاء في «التّلخيص في علوم البلاغة للبرقوقي» أنّ المقابلة «هي أن يُؤتى بمعنيَين متوافقَين أو أكثر، ثمّ بِما يُقابِل ذلك عَلَى التّرتيب. والمُرادُ بِالتّوافق خلافُ التّقابل نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التّوبة: ٨٢]»[٢]. ومِثْلُ ذلك

١- بلاغة أرسطو ص٢١٩.

٢- التّلخيص للبرقوقي ص٣٤٨.

ما ذكرَه القزوينيّ والتّفتازانيّ واليعقوبيّ وغيرُهم مِن البلاغيّين[1].

٢- الخَلْطُ بينَ الطّباق والجِناس:

وأمّا أنّ قُدامةَ «يمثّل لِلمطابَقة بقول زِيادٍ الأعجَم:

ونُبِّئْتُهُم يَستنصِرُونَ بِكاهِلٍ ولِلّؤمِ فِيهِم كاهِلٌ وسَنامُ

وهو عندَ ابنِ المُعتزّ تمثيلٌ لِلجِناس لا لِلمطابَقة» فليس هناك ما يمنعُه مِن ذلك ما دام المدلولُ عندَ كلٍّ مِنهما واحدًا لم يختلف. وما أراده ابنُ المُعتزّ مِن الجِناس التّامّ في هذا البيت هو نفسه ما أراده قُدامةُ مِن المطابقة فيه، وكلاهما قصدَ بِمصطلحه الاتّفاقَ اللّفظيّ بين الكلمتَين معَ تغايرهما في المعنى. وكلّ ما في الأمر أنّ قُدامةَ خالَف ابنَ المُعتزّ في هذا المصطلح، وكنّا قد رأينا كيف سخطَ عليه بعضُ النّقّاد لِمخالفته له وإعراضه عن مصطلحاته[2].

وأمّا أنّه «يُمثّل لِلجِناس بقول زهير:

كأنَّ عَينِي وقَد سالَ السَّلِيلُ بِهِم وَجِيرةٌ ما هُمُ لو أنَّهُم أمَمُ

فيُوافقُ ابنَ المُعتزّ في معنَى المجانَسة وتسميتها» فقُدامةُ مُحِقٌّ في تمثيله، لِأنّ المجانسةَ عندَه هي اشتراكُ المعاني في الألفاظ مِن جِهة الاشتقاق، ولكن هذا لا يعني أنّه يُوافق ابنَ المُعتزّ في معنَى المجانَسة وتسميتها، لِأنّه إنّما يُوافقه في الحقيقة في معنًى واحد مِن المُجانسة وتَسْميتها، وليست موافقتُه له في

١- شروح التّلخيص ج٤ ص٢٩٦.

٢- تُنظر: ص٤٣ مِن هذا البحث.

«المُجانسة» عمومًا، لِأنّ عندَه مِن أنواع المُجانسة «الطّباقَ» أيضًا كما رأينا.

وابنُ المُعتزّ نفسه يُفرِّق هذا التّفريقَ بينَ نوعَي الجِناس، ولكنّه يكتفي بِتسمية واحدة لهما. فكلّ ذَنبِ قُدامةَ أنّ تحديدَه كان أدقَّ، إذ حصرَ كلّ معنًى في تسميةٍ معيَّنة.

٣- ومِن الطّبيعيّ بعد ذلك ألّا نعزو «السّرّ في هذا الخلط» إلى ما قرأه قُدامةُ عندَ أرسطو، فليس هناك خلط ولا سرٌّ في خلط، وإنّما هناك شخصيّةٌ مستقلّة وعقلٌ فكَّرَ كما فكَّرَ ابنُ المعتزّ وغيره، فاختار لبعض المعاني مصطلحات هو رآها، ولم يتقيَّد بمصطلحات سواه، وقد يكون أخطأ في بعضها، وأصاب في بعضٍ آخر، ولكن له أجْرُ المجتهد عَلَى كلّ حال.

ثالثًا- الالتفاتُ:

وهذا «الاسْمُ» مِمّا تواردَ عليه ابنُ المُعتزّ وقُدامةُ أيضًا، وكان له عندَ كلٍّ مِنهما مدلولٌ خاصّ.

فالالتفاتُ عندَ ابنِ المُعتزّ «هو انصرافُ المتكلِّم عن المُخاطَبةِ إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المُخاطبة، وما يُشبه ذلك. ومِن الالتفاتِ الانصرافُ عن معنًى يكون فيه إلى معنًى آخَر»[1].

وأمّا عندَ قُدامةَ فهو نعتٌ مِن نعوت المعاني «وهو أن يكون الشّاعر آخِذًا في معنًى، فكأنّه يعترضه إمّا شكٌّ فيه، أو ظنٌّ بِأنّ رادًّا يرُدُّ عليه قولَه، أو سائلًا

١- البديع ص١٠٦.

يسأله عن سَببه، فيعود راجعًا عَلَى ما قدّمَه، فإمّا أن يؤكّدَه أو يذكرَ سببه أو يَحُلّ الشّكّ فيه... ومِنه قولُ الرّماح بن مَيّادة:

فلا صَرْمُهُ يَبدُو، وفي اليأسِ راحةٌ، ولا وَصْلُهُ يَصفُو لنا فنكارِمُهْ

فكأنّه بقوله «وفي اليأسِ راحة» التفتَ إلى المعنى، لِتقديرِه أنّ مُعارِضًا يقول له: وما تَصنعُ بِصَرْمِه؟ فقال: لِأنّ في اليأس راحة»[1].

فالالتفاتُ عندَ قُدامةَ قائم عَلَى توهُّم اعتراضٍ أو سؤالٍ والردّ عليه، فهذا يذكّرنا بِأسلوب المَناطقة، بل بِأسلوب قُدامةَ نفسِه، حين يتوهَّم أنّ معترِضًا اعترض عليه، فيذكر الاعتراضَ ويُسارع لِلرّدّ عليه كقوله: «وقد يظنُّ ظانٌّ في قولنا: ... وحَلُّ هذا الشّكّ إن وقعَ مِن أحَدٍ هو ...»[2]، وقوله: «ولعلَّ معترِضًا يعترض هذا القول مِنّا في هذا الموضع فيقول... ونحنُ نقول: ...»[3].

فالالتفاتُ إذن شيء اعتادَه قُدامةُ والتفتَ له في أسلوبه الخاصّ، وهو عندَه أمرٌ معنويٌّ، عَلَى حين أنّه عندَ ابن المُعتزّ لفظيّ أو معنويّ.

وقد شاعت هذه التّسميةُ في كُتب البلاغة، التي ذكر بعضُها تفسيرًا يُبيِّن سببَ هذه التّسمية، وهو تفسير يُؤيِّد مفهومَ الالتفات عندَ ابن المُعتزّ[4].

١- نقد الشّعر ص١٤٤.

٢- نقد الشّعر ص١٣٢.

٣- نقد الشّعر ص٢٠٨.

٤- يُنظر: المثل السّائر لضياء الدّين الموصلي.

رابعًا- الإفراطُ في الصّفة:

تحدَّث ابنُ المُعتزّ عن الإفراط في الصّفة، عَلَى أنّه مِن مَحاسِنِ الكلام، واستشهدَ عليه بالأمثلة، لكنّه لم يحدِّد معناه، وبعبارةٍ أدقّ لم ينته إلى وَضْعِ حدٍّ لِلإفراط.

أمّا قُدامةُ فرأينا أنّه يميِّز بينَ المبالغة التي تُخرج الشّيءَ عن حقيقته، وبينَ الغُلوّ المستحسن الذي هو مِن نصيب الصّفة، أو هو «الإفراطُ في الصّفة» لا في حقيقة الشّيء، «لِأنّ الغُلوّ إنّما هو تجاوزٌ في نعتِ ما لِلشّيء أن يكون عليه، وليس خارجًا عن طِباعه، إلى ما لا يجوز أن يقعَ له»[1].

ونحنُ إن كنّا أثنينا عَلَى قُدامةَ لِهذا التّفريق الدّقيق، الذي يحترمُ الواقعَ والمنطق، ووجَدْنا أنّه لم يكن مِمّا نقلَه عن أرسطو[2]، فهل لنا أن نزعم الآنَ أنّ تسميةَ ابن المُعتزّ «الإفراط في الصّفة» أوحَتْ إلى قُدامةَ أنّ هناك إفراطًا في الصّفة، وإفراطًا في الموصوف، ففرَّق بينَهما بِالمبالغةِ لِهذا، والغُلوّ لِذاك، وكان تفريقُه بدافعٍ مِن مَنطقيّته وواقعيّته، إذ إنّه كرِهَ ما ينفيه المنطقُ ولا يقبله الواقع، وهو إخراجُ الشّيء عن حقيقته، ثمّ قَبِل ما دونَ ذلك مِن غُلوٍّ في الصّفات؟

إنّه عَلَى كلّ حالٍ أحسنَ التّوفيقَ بينَ ما أخذَه عن اليونان بِاعترافه[3]، وبينَ ما استوحاه مِن ابن المُعتزّ أو مِن الواقع.

١- نقد الشّعر ص٢٠٩.

٢- تُنظر ص٥٤ مِن هذا البحث.

٣- نقد الشّعر ص٥٦.

خامسًا- التّشبيه:

ذكرَ ابنُ المُعتزّ في بحثه الكثيرَ مِن الشّواهد عَلَى التّشبيه الحسَن، ولكنّه لم يتحدَّث بكلمةٍ واحدة عن التّشبيه نفسه. أمّا قُدامةُ فابتدأ بذكر التّشبيه وما يُستحسن فيه فقال: «يجبُ أن نذكر أوّلًا معنَى التّشبيه، ثمّ نشرعُ في وَصْفه...»[1]. فكان بحثُه ممتلئًا دَسَمًا، وفيه الكثيرُ مِن الجودة والجِدّة كما رأينا[2].

ويبدو أنّ التّشبيهَ كان إذ ذاك مُقلقَلًا غيرَ معروفِ المَكانة بينَ فنون البلاغة. فهُما وإن ذكَراهُ واستحسناهُ إلّا أنّ كلًّا مِنهما وضعَه في موضع خاطئ. فابنُ المُعتزّ عدَّه مِن «مَحاسِنِ الكلام»، وقدَّم عليه الكثيرَ مِن الفنون، ولم يجعله بينَ الفنون الخمسة التي هي عندَه كلُّ البديع، عَلَى حين عدَّه قُدامةُ مِن أغراضِ الشّعر فوضعَه معَ المديح والرّثاء والوصف والنّسيب!

وليس يجدر بِالتّشبيه إلّا أن يكون وسيلةً لِلأداء وتوضيحًا لِلمعنى. ولو أنّهما كانا وسَطًا بينَ موقفَيهما، فلم يُؤخِّره ابنُ المُعتزّ مُهمِلًا له، ولم يُقدِّمه قُدامةُ إلى مرتبةِ أغراض الشّعر مُغاليًا في تقديره، لَكان التّوسُّطُ أولَى بِهما وبِالتّشبيه.

ومهما يكن مِن أمر التّشبيه، ومهما تكن صِلةُ بحثِ قُدامةَ بِأرسطو، فالحقّ أنّ قُدامةَ في هذا البحث كان مجدِّدًا، كما رأينا، وكان بارعًا في الاستشهاد عَلَى ما أراد.

١- نقد الشّعر ص١٠٨.

٢- تُنظر ص٥٦ مِن هذا البحث.

سادسًا- الكِنايةُ:

كما في بحثِ التّشبيه السّابق تمامًا، يأتي ابنُ المُعتزّ بِأمثلةٍ عَلَى ما سمّاه «التّعريضَ أو الكِناية»[1]، دونَ أن يذكرَ شيئًا عن المُراد بهذه التّسمية، إلّا أنّ الأمثلةَ التي يأتي بها تدلّ جميعًا عَلَى أنّه يريد بِالكناية: التّعريضَ فقط. وهو لا يذكر مِن الأمثلة عليها إلّا ما كان شديدَ التّعريضِ خبيثَ المعنى.

أمّا قُدامةُ فيقول: «ومِن أنواع ائتلافِ اللّفظ والمعنى الإردافُ، وهو أن يريد الشّاعرُ دلالةً عَلَى معنًى مِن المعاني، فلا يأتي باللّفظِ الدّالِّ عَلَى ذلك المعنى، بل بلفظٍ يدلّ على معنًى هو رِدْفُه وتابعٌ له، فإذا دلّ عَلَى التّابع أبانَ عن المتبوع، بمنزلةِ قول ابن أبي رَبيعة:

بَعِيدةُ مَهوَى القُرطِ إمّا لِنَوفَلٍ أبُوها وإمّا عَبدُشَمسٍ وهاشِمُ

وإنّما أراد هذا الشّاعرُ أن يصفَ طُولَ الجِيد، فلم يذكره بلفظِه الخاصّ به، بل أتى بِمعنًى هو تابعٌ لِطُولِ الجِيد، وهو بُعد مَهْوَى القُرْط»[2].

فالكِنايةُ إذن معروفةٌ عندَهما عَلَى اختلافٍ في الشّمول والسّعة، وقُدامةُ اخترع لها المصطلحَ الذي استوحاه مِن المعنى اللّغويّ لِكلمة «رِدْف»، وأراد به: أن يَدلّ اللّفظُ على رِدْفِه.

والبلاغيّون يُطلقون اسْمَ «الكِناية» على مدلولِ الإرداف عندَ قُدامةَ، ويجعلونها أقسامًا مختلفة. ولا شكّ أنّهم لاحظوا أيضًا المعنَى اللّغويَّ

١- البديع ص١١٥.

٢- نقد الشّعر ص١٥٤.

لـ «الكَنّ»، فكأنّ المعنى الظّاهرَ قد «أكَنَّ» وراءه معنًى آخَرَ لم يُصرَّح به، وإنّما «كَنَى» المتحدِّثُ عنه.

* * * * *

هذه طائفةٌ مِن المفاهيم الفنّيّة كانت معدودةً مِن البديع، قبل أن تظهر فنونُ البيان والبديع والمعاني، ويستقلّ كلٌّ مِنها بِمفاهيم محدَّدة وضروب خاصّة مِن فنون الكلام.

وهي فنونٌ رأيناها عندَ كلٍّ مِن ابنِ المُعتزّ وقُدامةَ، وعرَفْنا موقفَيهما مِنها. فهل لنا بعدَ هذا أن نزعمَ أنّ قُدامةَ اطّلعَ عَلَى كتابِ ابن المُعتزّ وأفاد مِنه؟

ما أظنّ أنّ بإمكان الباحث الآنَ أن يُثبت صِلةَ قُدامةَ بابن المُعتزّ، كما ثبتت صِلتُه بِأرسطو. وذلك، فيما أرى، إمّا لِأنّ قُدامةَ ما أفاد فعلًا مِن كتاب «البديع»، وإمّا لِأنّه كان أذكى مِن أن يُطلعنا أو يترك لنا مجالًا لِلاطّلاع عَلَى ما أفاد.

فأمّا أنّ قُدامةَ لم يُفِدْ مِن كتاب «البديع» فأمرٌ يقوِّيه أنّه إن كان قد أفاد مِنه فما بالُه يهمل الكثيرَ مِن بُحوثِه وفنون بَديعه؟ أفما كان بِاستطاعته أن يأتي على ذِكْرها ويصنعَ فيها صنيعَه في غيرها مِن تغييرِ الاسْمِ أو إطلاقه على مدلول جديد؟

إنّ قُدامةَ لم يفعل ذلك، ولم يأتِ بِكلّ الفنون البديعيّة التي ذكرَها ابنُ المُعتزّ، وإنّما أتى بِفنونٍ كثيرة وافقَ ابنَ المُعتزّ في ذكرِ القليل مِنها، وخالَفَه في أكثرها، وكان سَبّاقًا إلى فنونٍ جديدة لم يسبقْه إليها أحَد.

وأمّا أنّ قُدامةَ اطّلع عَلَى كتاب «البديع» وأخفَى بِذكائه ما أخذَ مِنه فأمرٌ

جائز. ولكن إذا كان قُدامةُ أفاد مِن ابن المُعتزّ فالمعقولُ أن تكون إفادتُه مِنه فيما تَواردا عَلَى ذكره مِن أنواع البديع التي أجرينا فيها الموازنةَ بينَهما.

ونحن إذا تأمّلنا هذه الأنواعَ وجَدْنا ابنَ المُعتزّ يضع التّعريفَ لبعضها، كالتّجنيس والمُطابَقة والالتفات، ويهمله في بعضها الآخَرِ مكتفيًا بِالأمثلة، كالإفراطِ في الصّفة والتّشبيهِ والكِناية أو التّعريض.

وبِالموازنة نرى أنّ ما ذكَر ابنُ المُعتزّ تعريفَه، قد خالفَه فيه قُدامةُ، فغيَّر اسْمَه أو مدلولَه، وأنّ ما ترك ابنُ المُعتزّ تعريفَه فقُدامةُ يتحدَّث عنه، ويضع له التّعريفَ الدّقيق. وقد يكون لِأرسطو فضلٌ كبيرٌ كما رأينا.

وهكذا فلم يبقَ لنا إلّا أن نقول: **إنّ قُدامةَ إذا كان قد اطّلع على كتاب «البديع» فإنّه لم يُعجِبْه كلُّ ما فيه، ولم ينسجم وعقليّته المنطقيّة، فأعرض عنه، وأنّه إن كان قد أفاد مِنه فمِن أنواع الفائدة أن تكون سَلْبيّة أحيانًا، أي أن تلفت نظرَك إلى رأي فتتبنَّى أنت خِلافَه، كما كان قُدامةُ يعكس بعض المدلولات، وأنّه حين كان يُعجَب بشيءٍ مِمّا ذُكر في كتاب «البديع» فإنّه يلجأ إلى تغيير معالمه.**

أمّا الشّواهدُ الشّعريّة فما أظنّه أفاد مِنها، لِأنّه لم يكن بينَ شَواهدِه الكثيرُ مِمّا استشهدَ به ابنُ المُعتزّ، والأخْذُ هنا يتّضح لِأنّه لا يدَ له في تغييره، وإن كانت له القدرةُ على تغيير مناسبته، كما في استشهاده بِبيتِ زيادٍ الأعجَم:

ونُبِّئْتُهُم يَستنصِرُونَ بِكاهِلٍ ... ولِلّؤمِ فِيهِم كاهِلٌ وسَنامُ

فقد استشهد به على الطِّباق، وكان ابنُ المُعتزّ قبلَه قد استشهد به عَلَى الجِناس.

وخُلاصةُ القول أنّ قُدامةَ لم يكن يريد أن يُطلعنا على عِلْمِه بِكتاب «البديع»، وإنّما يريدُ أن ينفردَ بِالعمل، ويستأثرَ بِهذا الميدان، ويُدِلّ على النّاس بِفضله، فلم يكن له كلّ ما أراد، وإن كان له بعض ما أراد.

ويظلّ كتابُ «نقد الشّعر»، على كلّ حالٍ، كتابًا علميًّا، يُبيِّن المبادئَ ويضع التّقسيمات، وإنّ الكثير مِمّا لم يذكره ابنُ المُعتزّ كان البلاغيّون يعتمدون فيه على قُدامةَ، ولا سيَّما مَن أُعجِب به مِنهم.

وحَسْبُ ابنِ المُعتزّ وقُدامةَ معًا، أنّهما كانا أوّلَ مَن بَنى في هذا الصّرح البلاغيّ، عَلَى اختلافٍ في جِهة البِناء تَبَعًا لِاختلافِ الذّوقَين الثّقافيَّين.

القاهرة: ٢ رمضان ١٣٧٤هـ

٢٥ نيسان ١٩٥٥م

المَراجع والمَصادر

- ابنُ المعتزّ. تراثه في الأدب والبيان والنّقد. عبد المنعم خفاجي.
- أمالي علي عبدالرّزّاق في علم البيان وتاريخه.
- البديع. ابن المعتز.
- بلاغة أرسطو بين العرب واليونان. د. إبراهيم سلامة.
- البلاغة العربيّة في دور نشأتها. سيّد نوفل.
- الخطابة. أرسطو.
- محاضرات في النّقد. د. أمجد الطّرابلسي.
- نقد الشّعر. قدامة بن جعفر.
- النّقد المنهجي عند العرب. د. محمّد مندور.